جامعـة بسكرة

كليــة الحقوق والعلوم السياسيـة

قسـم العـلوم السياسيـة

بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية

إعداد الطالبة:

عمراوي عادل

إشراف الأستاذة:

حمريط رشيد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
حمريط رشيد		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا لا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين."

"

سورة البقرة الآية 286

الاهداء :

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميلهما، ولا يمكن للكلمات أن توفي حقهما أبويا العزيزان أطال الله في عمرهما.

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في هذه الحياة إخوتي حفظهم الله.

إلى كل أفراد عائلة عمراوي وأخص بالذكر عمتي وزوجها.

إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي.

إلى كل من زرعت معهم بذور الصداقة لا تنسى رفقاء دربي.

إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أسمى معاني الحب وأخلص الأماني

عادل عمراوي

ملخص الدراسة

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن ان تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين.

الكلمات الدالة: الثروة النفطية، السوق النفطية العالمية، أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري، الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي والوطني.

Sammary of study

Because of the great impor tance played by oil wealth in the Algerian economy, and as a resource depleted the one hand, and excellence

fluctuating prince in the world oil market unique the other hand, for this, the question of interest exploitation rational and rational for this resource is more than necessary and the search for at elatives sect oral hydrocarbons are a matter fateful for, Algerian, is agriculture and tourism the most important sectors that can achieve sustainable development of the national economy and this using exuberance financial possessed Algeria, as a result of oil revenues, private and Algeria have all ahe ingredients for success in these in two options strategists.

key world : oil wealth the global oil market, the importance of the hydrocarbon sector in the interactional economy and Algeria economy, a alternative strategies for the hydrocarbon sector on the internatiol and national level.

مقدمة :

مقدمة

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة

– تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد.

– كونها أيضا أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة.

– تذبذب أسعار البترول مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

أسباب الدراسة

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع ويمكن تقسيمها إلى:

– الأسباب الذاتية

– الميل إلى البحث في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الاقتصادي.

– الرغبة في إعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول.

– الأسباب الموضوعية

– كونها القضية الراهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري.

– الكشف عن البدائل المقترحة لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة

– الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة سنحاول أن نتعرف على الدور الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهي الثروة النفطية , حيث سنتطرق إلى أهمية هذه الثروة في الاقتصاد الجزائري وأثر تراجع أسعارها والاستراتجيات البديلة للطاقة النفطية.

- محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

- معرفة دور كل من الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية الفجوات التي أحدثها تراجع أسعار البترول.

إشكالية الدراسة

بعد الإطلاع على الإطار العام للدراسة وأهمية القيام بها والوقوف على الأهداف المنتظرة منها، نصل إلى إبراز معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي حد تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط، وما هي البدائل الكفيلة بتنويعه ؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، وبغية الوصول إلى معرفة أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وكذا صياغة الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الجزائري خاصة بعد تصويب هذه المادة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل الاقتصاد الجزائري قائم على قطاع المحروقات ؟

2- ما أهم الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؟

3- كيف يساهم القطاع الزراعي كبديل استراتيجي للمحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات تم وضع الفرضيات التالية:

1-كلما كان هناك تذبذب في أسعار النفط كلما انعكس ذلك على الإقتصاد الوطني.

2-كلما أولت الحكومة الجزائرية العناية بالبدائل الإقتصادية كلما أدى ذلك إلى تطور وتنوع وتنمية الإقتصاد الوطني

3- مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بالاعتماد على القطاع الزراعي.

المنهج المتبع في الدراسة

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات هذه الدراسة.

أدبيات الدراسة

إن الدراسات حول بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري قليلة نذكر منها:

– قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية للباحث عيسى مقليد، جامعة الحاج لخضر باتنة، للسنة الجامعية 2007–2008، حيث تعرض الباحث إلى قطاع المحروقات الجزائري من حيث الناتج والأهمية إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات كما تعرض في الأخير إلى الطاقات البديلة الممكنة وأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة.

– أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر– مذكرة للباحث وحيد خيرالدين، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2012–2013، الذي تعرض في الفصل الأول إلى مدخل عام لاقتصاديات النفط متناولا في ذلك ماهية الثروة النفطية وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي، وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان السوق النفطية والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، حيث تناول الطاقات المتجددة كبديل من حيث تحديد أهميتها ومعوقات تطورها.

أما في الفصل الثالث فخصصه لدور شركة سونا طراك بصفتها قائد لعملية التنمية قطاع المحروقات مخصصا في ذلك المبحث الثاني والثالث للسياحة والزراعة كبدائل إستراتيجية لقطاع المحروقات.

التصميم الهيكلي للدراسة

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول وخاتمة.

– الفصل الأول تحت عنوان مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري مبرزين واقع القطاع النفطي في الجزائر وتداعيات انخفاض أسعار النفط كما بينا سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة.

– وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان آليات الخروج من الأزمة النفطية وفقا لبدائل الاقتصادية وتعرضنا من خلاله إلى الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر من حيث مفهوم الطاقة المتجددة واستخداماتها والانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة، كما تطرقنا إلى القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري مبينين واقع قطاع السياحة في الجزائر وإستراتيجية تنمية هذا القطاع ثم وصلنا إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري.

– أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان الزراعة كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري فقد قمنا بعرض أهمية القطاع الزراعي ومساهمته في التنمية، كما تعرضنا لبعض المشاكل التي تواجه هذا القطاع والحلول الممكنة لتجاوز هذه المشاكل.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تواجهنا في دراستنا هذه نذكر:

– قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها.

- التناقض والتضارب في المعلومات والإحصائيات (الأرقام، النسب المئوية و.....غيرها) في مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

- عدم وجود معلومات ثابتة على الحالة الراهنة.

الفصل الأول:

مدخل حول واقع

تمهيد:

تعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، فبدونها ما كان للثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا، وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ونظرا لأهمية هذا القطاع أو الثروة فإنها تسمى عند الخبراء بـ (الثروة النقدية الناضبة)، ويسميها الاقتصاديون أيضا، برأس المال التشغيلي المتحرك، وهي تستخدم لبناء الثروات الدائمة .

وأصبحت الثروة النفطية بالنظر لأهميتها موضع نقاش في كل المنظمات الدولية والإقليمية.

ونهدف من خلال هذا الفصل والذي خصصناه كمدخل للاقتصاد أن نلقي الضوء على الاقتصاد الجزائري من خلال مبحثين هما :

- **المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية**
- **المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والوطني خاصة.**

الفصل الأول: مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية في تنمية اقتصادها، وذلك راجع للعائدات الضخمة التي تستخدمها في تطوير القطاعات الأخرى، ولكون هذه الثروة نافذة ولا تعرف استقرار في أسعارها، فقط لجأت الدولة الى سياسة الإنعاش الاقتصادي بما حققته من نتائج في النمو الاقتصادي، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث من خلال:

- **المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر**

- **المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري**
- **المطلب الثالث: سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي**

المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر إن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي، يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة وعلى العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية من الاستقلال إلى 2012.

أولا: مرحلة نظام الامتيازات (1962-1971):

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات, استجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير وبتاريخ 31-12-1983، أسست الجزائر شركة سونا طراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز في الجزائر وأسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي .[1]

ثانيا: مرحلة التأميمات (1971-1986): ان استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن ان تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.[2]

وما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها وتجسيد ذلك في شهر فيفري 1971 عندما اممت الجزائر قطاع المحروقات، وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية.[3]

ثالثا: مرحلة الإصلاحات (1986-2000)

---

[1]بقاسم سرا يري ،" .دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" , رسالة الماجستير ،(جامعة الحاج لخضر باتنة،قسم العلوم الاقتصادية /)2008 ,ص96.

[2]المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963 ،متحصل عليه من:

Http// www.eil-moradia.dz/arabe/symbol/texts/constitation.ntml

[3]بلقا سم سرا يري، المرجع السابق، ص97.

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد وبنسبة كبيرة للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة التي لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة بهدف تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى وذلك من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لاكتشاف حقول جديدة وهذا ما فتحأبواب الاستثمار الأجنبي

رابعا: مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات (2000-2013).

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لا بد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، فتم إصدار قانون جديد في 28 افريل 2005 تحت رقم 05-07 في إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهما:

1- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى في صلب النص "سلطة ضبط المحروقات"

2- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص(النفط) [4]

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات.

إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة على قانون المحروقات، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات واعتبر بأن قانون 2006 هو المتسبب في كبح واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة أن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمارات في الجزائر.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 12 من القانون 05-07 .الصادر بتاريخ 28 افريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426هـ، ، العدد 50 الصادر في 19 يوليو 2005 ص09.

وبحلول 2013صدر القانون رقم 13-01 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 ابريل 2005 والمتعلق بالمحروقات الذي يتضمن تعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05-07.

المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة أساسية واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط لكونه الأكثر تقلبا من بيع السلع الرئيسية.

وفي هذا السياق فقد انهارت وبصورة مفاجئة أسعار النفط في منتصف عام 2014 حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى اقل من 50 دولار بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغت النسب المئوية لأسعار النفط هبوطا بمعدل 60%، ومن هنا نتساءل ما الذي يفسر هذا الانخفاض وهل يستمر طويلا.[5]

أولا: لماذا انخفضت أسعار النفط:

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خانقة لأسعار النفط أهمها:

[5]عبد الحميد مرغيث،**مقال بعنوا ن**،"تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل. الجزائر، ص1.

1- ظهور إنتاج النفط الصخري التي إتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا الى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2- التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل يوميا بداية من 2016.

4- تراجع الطلب العالمي خاصة الأسواق الصاعدة كالصين.

5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في و.م.أ وخاصة في ظل الاستعانة ببدائل أخرى.

ثانيا: هل يستمر انخفاض أسعار النفط طويلا:

عموما يتوقع الخبراء سيناريو من الانخفاض" طويل الأجل" حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار بحدود 60 دولار وهو ما أكده صندوق النقد الدولي الذي أقر بأن الانخفاض سيدوم من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بن قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط، والتي لها علاقة عكسية فعادتا ما تقترن فترات ضعف الدولار بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح.[6]

ثالثا: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة، أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته عام

1 المرجع نفسه،ص2.

2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي وتتيح عن ذلك تأثيرات غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني أهمها:

1- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: حيث لم تسجل هذه السنة 2015 سوى 14.91 مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي.

2- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.

3- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016.

رابعا: كيف استجابت السلطات الجزائرية لصدمة انهيار النفط:

بموجب هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

1- خط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة في صندوق ضبط الإيرادات.

2- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فمثلا تراجع الدينار مقابل الدولار من 87.92 لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015/11/05.

3- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة.[7]

[7] نبيل بوفليح ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 (العدد الثاني ديسمبر 2012)، جامعة الشلف. الجزائر، ص2.

المطلب الثالث: سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي:

1- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين حيث خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000(البرنامج الوطني لتنمية الفلاحية PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن البرنامج يعتبر دعم للبرنامج السابق الذكر.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دينار جزائري أي نسبته 48 % من إجمالي المبلغ، إما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش، فتركز على السنوات 2001-2002-2003 بقيمة 205.4 مليار دج، وفي سنة 2004 لم تحضي إلا بـ 20.5 مليار دج

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 42.202.7 مليار دينار جزائري، حيث خصص للفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:[8]

جدول رقم (1): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية من

[8] خالد واصف ألوزني، أحمد حسين الرافعي, **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص326.

	للبرنامج	إجمالي البرنامج
• برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	
• الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	%8
• الصناعة	18	
• السياحة	7.2	

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، موقع www.cg.gov/psre، (2007/06/21)

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري استفادت من 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

3- مضمون البرنامج الخماسي (2010-2014)

يعتبر المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 22114 مليار دينار جزائري أي بما يقدر بـ 16.05 % وهو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية
• برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	
• الفلاحة والتنمية الريفية	1000	% 16.05
• دعم القطاع الصناعي	2000	
• دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

- استفادت هذه القطاعات من 3500 مليار دينار جزائري أي ما يمثل نسبة 16.05 بالمائة من إجمالي البرنامج.
- عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.[9]

[9] **المرجع نفسه**،ص328.

المطلب الرابع: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي.

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي والاستثمار خلال فترة زمنية معينة، كما تعمل على رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة من خلال دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة وهو ما سنبينه فيما يلي:

جدول رقم(3): التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقي لمكونات الناتج الإجمالي في الفترة (2000-2010).

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010
أ- المحروقات	39.19	32.51	37.85	45.59	45.06	34.69
• نسبة المساهمة في الناتج	4.9	3.7	3.3	2.5	2.3	2.6
• معدل النمو الحقيقي للقطاع						
ب-						

الفلاحة	8.3	9.1	9.4	7.5	6.5	8.4
• نسبة المساهمة في الناتج	9	8	4	3	5	2
• معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.0	1.3	3.1	4.9	5.3	6.0
ج- الصناعة	7.07	7.40	6.16	5.27	4.68	4.96
• نسبة المساهمة في الناتج	1.3	1.0	2.2	1.9	2.5	1.06
• معدل النمو الحقيقي للقطاع						

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.

وفقا لمعطيات الجدول رقم (3) فإنه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج الإجمالي.

أ- قطاع المحروقات:

قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة بـ 39.14%، ما يعني أن قطاع المحروقات هو القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل نمو الاقتصاد حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2006-2008-2010 إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي.

ب-قطاع الفلاحة:

إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا، اذ ما قارنه بقطاع المحروقات، حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج 8.25% في فترة الدراسة، كما إن ارتباط القطاع بالظروف الطبيعية والمنافسة السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة ، ففي سنة 2008 سجل نسبة نمو سلبية قدرت بـ 5.3% وذلك راجع للجفاف

ج-قطاع الصناعة:

اذ تحقق معدلات نمو حقيقية مستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي يسجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي بـ 1.06% خلال الفترة ما بين 2010/2000 والقطاع الصناعي الخاص بـ 4.12% خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش.[10]

[10] نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص249.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة.

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي: تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض مما يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي.[11]

وأصبح كل شيء مرتبط بأسواق النفط العالمية، فحسب التقارير فأنه لا تخطيط ولا توقعات من دون فهم مسارات قطاع الطاقة الحالية منها والمستقبلية.[12]

وهذا يدل على أن أسعار النفط تعتبر من أهم المؤثرات في اقتصاديات الدول سواء كانت دولا منتجة او مستهلكة وهو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة**
- **المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة**
- **المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني**
- **المطلب الرابع: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**

---

2. تقلبات أسعار النفط وتفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي. 2012، متحصل عليه من http://www.alhayat.com/details/416705

[12] أثر متوازن لأسعار النفط في نمو الاقتصاد العالمي وتراجعه. جريدة السعودية الصادرة بتاريخ 2012/08/05، متحصل عليه من موقع:http///www.sawtess.com/alhayat/423969.consutiéee 15/01/2016 a 11.30 Gmt

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة.

إن تقلبات أسعار النفط الشديدة لها آثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول المنتجة، وهذا باعتبار أن الإيرادات المالية بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة، ويعتبر مصدرها المطلق ان لم نقل الوحيد هو النفط وهو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدولة غاية في التعقيد خصوصا وأن المتغيرات الاقتصادية الكلية تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار النفط.

وتصنف اقتصاديات اغلب الدول المنتجة للنفط ضمن اقتصاديات الدول النامية على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية، وبالتالي فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الاقتصادي السليم، وتجسيد سياسة اقتصادية تنموية محلية فعالة، ولكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خدمات النفط، حيث أن أسواق النفط العالمية هي أسواق فريدة من نوعها، ولا تخضع لقوى السوق العادية " قوى العرض والطلب" وانما تخضع لمتغيرات أخرى تأثر على الأسعار ومما جعل هذه الدول لا تمتلك القدرة على التحكم في هذا المدخول مما يعرضها للدخول في عجز الميزانية.[13]

[13]احمد حسن ,على الهيتي، بختيار صابر محمد. "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة جامعة_الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جمهورية العراق، المجلد الرابع،(العدد 7) 2012 ص02.

لقد استخدمت الدول النفطية أموالها (الأموال المتعلقة بالعائدات البترولية) في عدة مجالات كالإعمار والتنمية الاقتصادية والتسلح، مما أدى الى تبديد العائدات النفطية وعدم القدرة على خلق تنمية حقيقية، فقامت بدعم الغذاء والصحة والتعليم والاتصالات وقدمت الدعم للصناعيين والمزارعين من أجل تشجيع هذين القطاعين دون رقيب مما خلق الإشكالية بدل من بناء الانسان الناجح المنتج وهذا ما عمق من اعتمادها على العوائد النفطية.[14]

ان الدول النفطية بمجرد هبوب رياح انخفاض أسعار النفط تجد أن القائمين على الشؤون الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان يسارعون الى المطالبة بترشيد الانفاق والتحذير من الدخول في عجز الميزانية، ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط والعكس، إذا حدث ارتفاع الأسعار، والشكل التالي يوضح السلوكيات الغير منطقية والغير مبنية على أسس اقتصادية سليمة لبعض الدول، وهذا حسب أسعار خام برنت للفترة من أكتوبر 2011 الى غاية عام 2012.

شكل رقم(1-1) العلاقة بين أسعار النفط وسلوكيات المجتمعات النفطية

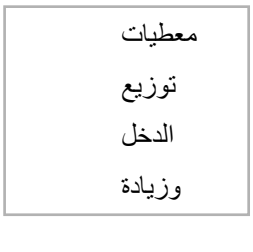

[14]صباح عبد الرسول التميمي، "دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي". **مجلة كلية التربية** ، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21، العدد 01 ، 2010، ص135.

المصدر: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سينياركابيتال للأبحاث، يوليو، 2012، ص07.

ان الشيء الملاحظ من خلال الشكل هو أنه عند تجاوز سعر البرنت سقف 120 دولار امريكي للبرميل تزايد حجم المطالبة بالعدالة في توزيع الدخل او الريع البترولي، وزيادة المكتسبات الشعبية، إضافة الى المطالبة بالتنمية وتحسين الخدمات وكان هذا خلال الفترة من فيفري 2012 الى شهر ماي من نفس السنة، وبعد شهر ماي، أي عند بداية انخفاض أسعار –خام البرنت إلى ما دون 112 دولار وهو معدل السعر للفترة(أكتوبر 2011– يوليو 2012)، ليصل الى حدود 90 دولار للبرميل، وهنا بدأت المطالبة في الدول النفطية وخاصة الخليجية ترشيد الانفاق، والتحذير من الدخول في عجز بالميزانية وكثرت الاستفسارات عن الخطط المحتملة لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

ان التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت اقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة اضطراب دائمة ومستمرة، مثلا عند حدوث الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

في أواخر عام 1985 وأوائل عام 1986 حدثت أزمات كارثية في الدول المصدرة للبترول سواء كانت من بين الأعضاء للأوبك او من خارجها، ودخلت اقتصاداتها في مديونية ضخمة اثقلت كاهلها ولسنوات طويلة.

وحتى عند ارتفاع أسعار برميل النفط في الآونة الأخيرة أصبحت الدول النامية تتأثر بسبب "الصلة الوثيقة التي أصبحت بين أسعار الطاقة وأسعار الغذاء"، فكلما ارتفعت أسعار الوقود الاحفوري ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وبهذا أصبح لهذا المزيج تبعات مدمرة على حالة الفقر والامن الغذائي في العالم، حيث أن أسعار الطاقة المرتفعة سترفع من أسعار الأسمدة وأسعار النقل، و على أسعار الغذاء، وهذا بالإضافة الى أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي استخدمت عام 2005 ربع محصولها من الذرة، وهو ما يمثل 10% من الإنتاج العالمي، في انتاج الوقود الحيوي بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومع زيادة الجفاف والطلب، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 75% عام 2005، [15]وهو ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول، لهذا يتوجب على السلطات في الدول التخلص من الاعتماد شبه الكلي على الريع البترولي واستثمار الإيرادات النفطية الضخمة خلال هذه الفترة في تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية لقطاعات أخرى تكون كبديل حقيقي لهذ المورد الناضب والغير مستقر حتى في إيرادات الثروة النفطية خارج اقطارها الاصلية، ولهذا رغم ان فضاءات الاستثمار داخل هذه الدول هي فضاءات جد ممتازة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة.

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973 ومنذ تلك الفترة والأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول الى تغيير سياستها اتجاه الطاقة تغيرا جذريا بسبب معانات اقتصادها في ذلك الوقت من الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط حيث قررت الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت تنويع مصادر الطاقة وتنويع

[15]Http///Is lamfingo-forum.net/t1666-Tepic.consultele12-1-2013.consulté le 12-01-2013 a 22.42 GMT.

مصادر شراء البترول والغاز وتم اللجوء الى ما يسمى بالمخزونات النفطية كضمان لاستمرار التمويل من جهة, ومحاولة التحكم في أسعار الوقود الاحفوري من جهة أخرى وقامت الحكومات الاوربية بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية رغم المعارضة من شعوبها وعلى نفس النهج سارت الدول المستهلكة.[16]

والشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع أدت الى حدوث آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط، كما يؤدي ارتفاع مصادر الطاقة الرئيسي الى ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية مما يدخل الدول الغربية والصناعية في أزمات مالية وضغط اجتماعي رهيب.[17]

نجد أن الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في استهلاكاتها الطاقوية، ولكن على العموم نلاحظ بأن اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط فشلت والى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط رغم النسب الضريبية المرتفعة المفروضة بهدف ترشيد الاستهلاك، ومع استمرار موجة الارتفاع المطرد والمستمر لأسعار النفط، طالب وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى وهي الو.م.أ واليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا بالعمل على الحد من ارتفاع أسعار النفط المفرط ,لان تواصل هذا الارتفاع سيؤدي الى تراجع الأداء الاقتصادي الدول المنتجة للنفط من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية ودعت الدول المستهلكة

---

[16]وليد نزهت. نشأة أسعار النفط الدولية وابعادها على سياسة الدول، متحصل عليه من:

Http///arab-oil-naturalgaz.com/studies/s46.htm.consultéle 28-11-2015 a17.00

[17]خالد منصور العقيل. رحلة في عالم البترول،متحصل عليه من :

- Http///www.mpmco.net/ar/view.aspx ?cat-115. 1-15-2015 h 20.00

إلى اتخاذ إجراءات للمحافظة على الطاقة الاحفورية، وضرورة التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة.[18]

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا 100%، فهو يعتمد على الريع البترولي الذي يساهم بأكثر من 97% من إيرادات الدولة الجزائرية، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري، فكانت هي الممول الرئيسي لكل القطاعات وكانت المصدر الوحيد لجميع المخططات التي قامت بها الجزائر، وفي سنة 1973 استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب أكتوبر المجيدة، وساعد الارتفاع على تمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية، وهذا ما جعل من قطاع المحروقات القطاع الروحي للاقتصاد الجزائري، وأصبح القائد لعملية التنمية في الجزائر، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، وهذا ما حدث عندما انهارت أسعار البترول سنة 1986 حيث انهار السعر من 36 دولار الى 13 دولار ثم ارتفع قليلا سنة 1987 ثم عاود الانخفاض مرة أخرى سنة 1988 وهو ما عرقل تنفيذ البرامج المفتوحة خلال المخطط الخماسي الثاني وأدخل الجزائر في ازمة اقتصادية ريعية بسبب تراجع صرف الدولار امام العملات الرئيسية وكانت ألازمة مزدوجة.[19]

حيث دخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة لا يحسد عليها، أثقلت كاهله وأصبحت قراراتنا بيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكان سبب كل ذلك هو اعتماد الجزائر المطلق على عائدات البترول، ولم تكن الجزائر تملك استراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة نظرا لكون انهيار أسعار البترول مفاجئ ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي، لجأت الجزائر الى الهيئات المالية

---

[18] **المرجع نفسه**.

[19] موري سمية ," آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، في التسيير الدولي للمؤسسات، (جامعة أي بكر الصديق، تلمسا،فسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة)، 2010،ص115.

الدولية للاقتراض وكانت هذه القروض قصيرة الاجل وشروطها قاسية، وهو ما أدى الى رفع حجم المديونية الجزائرية والتي أثرت كثيرا على الاقتصاد الوطني وحتى عند طلب المزيد من القروض خلال فترة التسعينات ، رفضت الهيئات الدولية إعطائها وعند بلوغ آجال استحقاق الديون طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها فكان لها ذلك ولكن بشروط أشد قساوة، وصلت الى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.[20]

ولم تلح ملامح الفرج في الأفق الا بعد عودة أسعار براميل البترول للارتفاع بدءا من سنة 2000 الى غاية 2014.

والجدول التالي يبين تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1998-2011.

السنوات	1	1	2	20	2	2	200
	9	9	0	01	0	0	4
	9	9	0		0	0	
	8	9	0		2	3	
المعدل	1	1	2	23	2	2	36

[20] عيسى مقليد.""قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" ، **رسالة الماجستير**, (جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير)2008 ،ص ص82-83.

السنوي لأسعار خامات أوبك	2.5	7.0.6	7	1.94.08	4	8.	
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل السنوي لأسعار خامات أوبك	50.07	61.0		94.08	60.	77.	107 4.

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- اعداد مختلفة من التقرير الاحصائي السنوي للأوبك.
- هذا الارتفاع في أسعار النفط أدى الى تحسن الوضعية العامة للبلاد فقامت الجزائر بالتخلص من شبح المديونية، عن طريق ما اصطلح عليه بعملية التسديد المسبق للديون وأيضا ساهمت التراكمات المالية للجزائر في تكوين احتياطي مالي كبير لا يستهان به من العملة الصعبة أدى بالقائمين على الشؤون الاقتصادية في البلاد الى استخدام جزء منها في تحسين مستوى الخدمات وتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة وبعث مشاريع كانت متوقفة لمدة طويلة, كالطريق السيار شرق غرب،

وميترو الجزائر وغيرها، كما قدمت الدولة دعم كبير لقطاع السكن بهدف القضاء على أزمة السكن في الجزائر بمختلف الصيغ (اجتماعي، ترقوي، تساهمي، ريفي)، كما تم بناء المستشفيات والعيادات بهدف تحسين الخدمة الصحية، كما أن هذه البحبوحة ساهمت في زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات نفسه، وهذا بفضل الشركة الوطنية سونا طراك وحتى الجانب العسكري نال حصته من هذه التراكمات فانتفعت الجزائر على التسلح بمبالغ كبيرة للغاية ولا يستهان بها .[21]

- ولكن يبقى الشيء الملاحظ هو أن هذه الأموال لم توظف لحد الآن بالشكل اللازم والذي يضمن تنمية حقيقية ومستدامة للاقتصاد الوطني، وليس كما هو جاري حاليا، فكل القرارات المتخذة لحد الآن تتسم بالارتجالية وبعيدة على الدراسات الواقعية، فهي تهدف إلى حلول ظرفية لامتصاص الغضب الاجتماعي دون تحقيق نتائج ملموسة على النمو الاقتصادي الحقيقي للبلاد وهذا دليل على أن الجزائر لا يمكن أن تتخلص بسهولة من اعتمادها على الريع البترولي رغم التحذيرات التي يطلقها الباحثون الجزائريون والأجانب من خطورة واستمرار الاعتماد على القطاع النفطي كمورد وحيد، لذلك فلا بد على الحكومة الجزائرية أن تعمل عل تنويع اقتصادها وتحسين المعاملات والتقليص من نسبة البطالة وكذلك لا بد من التفكير وبشكل جدي في استثمار هذه الأموال في بناء اقتصاد وطني متين ومتكامل وذلك عن طريق التركيز على قطاعات استراتيجية تملك فيها الجزائر بنية تحتية تكون كقطاعات منتجة بصفة دائمة مثل الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة والقطاع الزراعي والسياحي، وهذا بالنظر الى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في هذه المجالات.[22]

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات مختلفة من أهمها:

---

[21] عيسى مقلد، **مرجع سابق**، ص84.

[22] الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات السوق العالمية، متحصل عليه من :

http//www.djaair.news.info/national/42.2001.03.26.18.31.37/34274/2012.01.28.20.16 htm consulté le 13-01-2016. A 22.20

التحدي الأول:

مادة النفط مادة ناضبة وبالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

التحدي الثاني:

لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثالية والبديلة من حيث القيم الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية، بالإضافة الى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كالوقود لإحلال المنتجات البترولية المازوت مثلا، البوتان ، محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية، وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة وتحتل شركة سونا طراك البترولية المرتبة الرابعة حوالي 65 بليون قدم مكعب، في إنتاج الغاز عالميا وتطمح إلى توسيع شركتها التابعة لها لاستخراج الغاز في اسبانيا والتمكن من ولوج السوق الصينية.[23]

التحدي الثالث:

ضريبة الكربون : هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول/ غاز) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود.

---

[23]فيليري مارسيل، **عمالة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**. تر: حسان البستاني ،بيروت: الدار العربية للعلوم, 2007، ص242.

كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة اثار تلوث البيئة بالغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذه الوقود، مما يؤدي الى ارتفاع ثمن هذا الغاز، وبالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة بالتالي إيجاد بدائل لها وهو نفس الامر للبترول.

التحدي الرابع:

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، واضحت في الوقت ذاته احدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من اجل الحصول على اكبر حصيلة في السوق، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن اكبر عملية دمج تمت باندماج شركة اكسون مع شركة موبيل لتصبح اكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة، ان عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الأجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لان هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة.[24]

[24] **المرجع نفسه** ، ص243.

خلاصة :

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون كمدخل عام لاقتصاديات النفط اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية العالمية، كما أن دول أوبك تستحوذ على ما تريد بما يقدر بثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي، مما جعلها ألأهم والأكثر فاعلية في السوق النفطية.

كما اتضح لنا أن الدول المتقدمة تسعى لتجنب الوقوع في الأزمة النفطية مثل تلك التي حدثت في 1973، فقامت باستحداث ما اصطلح عليه بالمخزونات النفطية وتوصلنا في نهاية الفصل الى ان

الثروة النفطية ذات أهمية بالغة وإستراتيجية عل كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية سواء بالنسبة الدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء.

الفصل الثاني:

تمهيد:

يعتبر القطاع النفطي قطاعا استراتيجي ، فهو محرك الاقتصاد ، وسبب الثروة النفطية تزداد شراسة الصراعات يوميا بعد يوم في المناطق الغنية بها ، فالصراع الدائر في العالم منذ اكتشاف النفط، هو المظهر الآخر للثروة النفطية ، وتعد الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لهذه الثروة

، وهذا ماجعلها عنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية وذلك راجع للدور الفعال لشركة سون طراك لتطوير المحركات والذي يعتبر هو أساس تطور الاقتصاد الوطني .

والمصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد ، وباعتبار أن إرادات هذا القطاع تتميز بتذبذب ، كان على الجزائر أن تفكر في إيجاد بدائل أخرى ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا أن الحل يمكن في إعطاء أولوية لقطاعات أخرى كالسياحة والطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيارات إستراتيجية تكون كبديلة لقطاع المحروقات وهذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي :

المبحث الأول : الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر .

المبحث الثاني : القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائر .

المبحث الثالث : آثار قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للمحروقات على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول: الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر.

ان مستوى التقدم الحاصل في تكنولوجيات وتقنيات الطاقة المتجددة يجعلها قابلة للاستخدام سواء في النظم الصغيرة التي تؤمن الامدادات المحلية في المناطق النائية، او في النظم المركزية

للاستخدام الحراري في الصناعة وغيرها، بالإضافة الى نظم توليد الكهرباء بالقدرات الكبيرة التي يمكن ان ترتبط بالشبكات الكهربائية المحلية والإقليمية، مما يجعلها تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع، كبديل لقطاع المحروقات وسنحاول التعرف على الطاقات المتجددة اكثر من خلال المطالب التالية.

- **المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة وأنواعها.**
- **المطلب الثاني: استخدامات الطاقة المتجددة.**
- **المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر.**
- **المطلب الرابع: الافاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر.**

المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة وأنواعها

- **أولا: مفهوم الطاقات المتجددة**

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وبذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد تحت الأرض، بتعبير آخر هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة او غير محدودة الا أنها متجددة باستمرار، واستعمالها واستخدامها لا ينتج أي تلوث للبيئة في طاقات نظيفة، ونجد مثلا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الماء، الحرارة، لا ينتج عن استخدامها أي تلوث.[25]

أما احتراق الكتلة الحية فينتج عنه بعض الغازات، الا انها اقل من تلك الناتجة عن احتراق الطاقة الأحفوري.

ان بداية الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة يعود الى بداية السبعينيات وبالأساس ازمة الطاقة لعام 1973 وبانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والتي وجدت إن الحل المتاح للقضاء على التبعية واقتصادها للبترول، هو تطوير مصادر بديلة تكون محلية الا أن هذا الاهتمام سرعان ما تلاشى بعد انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

مع تنامي الوعي البيئي والتأكد العلمي من علاقة التغير المناخي بحرق مصادر الطاقة الاحفورية، وبعد بروتوكول" كيوتو" وهذا الاستنزاف الكبرى الحالصل في المصادر المعتمدة، بات الاهتمام بمصادر مختلف أنواعها في خدمة اقتصاديات الدول.

- **ثانيا: أنواع الطاقات المتجددة:**

هناك عدة مصادر للطاقات المتجددة منها الشمس الرياح الماء الحرارة الجوفية، الكتلة الحية الا انها تعود كلها في الأصل الى الشمس وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- الطاقة الشمسية:

[25]أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة المستدامة متحصل عليه من:

Http ; //www3tkn3net/rb/t26579.html.consultéle le 16-01-2016 a 20.30

تعد الشمس المصدر الرئيسي للطاقة فهي أساس كل صور الطاقة المتواجدة في الطاقة الاحفورية، وطاقة المد والجزر التي تعد نوعا من أنواع الطاقة الحركية، لأن منشأها هو جدب الشمس والقمر لمياه الأرض، وطاقة الشمس طاقة مستمرة لا ينقطع فيضها، وهي طاقة هائلة بكل المقاييس وذلك نظرا لعدم محدوديتها ومجانتيها، ووصولها الى مناطق نائية لا يمكن لمصادر الطاقة الأخرى الوصل اليها، إضافة الى عدم مساهمتها بأي شكل من اشكال التلوث البيئي، والتي اصبحت اليوم من أعظم التحديات التي يواجهها العالم اليوم، إضافة الى هذا القدر الهائل منها، والذي يزيد عن احتياجاتنا بـ 500 مرة، يجعلها أكثر المصادر الطاقوية وفرة، حيث يمكن الحصول عليها لمدة 105 دقائق تكفي لتلبية استهلاك العالم لمدة عام.[26]

2- طاقة الرياح:

ان طاقة الرياح هي القدرة التي تملكها الرياح، والتي تمكنها من تحريك الأشياء، أي الطاقة الحركية (الميكانيكية)، التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة، وهي طاقة مجانية تعود في الأساس الى الشمس حيث يؤدي تسخين اشعة الشمس للهواء الى تصاعد هذه الطبقات الهوائية الحارة الى اعلى ، تاركة تحتها فراغا يتم ملئه بالهواء البارد الذي ينساب كالرياح، اذا فأصل طاقة الرياح هي الشمس بحيث قدر العلماء 2% من الطاقة الشمسية الساقطة على سطح الأرض تتحول الى طاقة رياح، وهي طاقة سريعة التأثير بالتغيرات في اشكال الطوبوغرافية للمنطقة، والانماط المناخية لها إضافة الى التغير المكاني هناك،[27] تغير الزماني حيث يسجل فرقا في الطاقة المنتجة في الرياح خلال اليوم الواحد بالإضافة إلى مشكلة تعيق استغلال هذا المصدر وهو صعوبة تحديد الأماكن الأفضل، وكذا تحديد مورد الرياح، الذي يمكن الحصول عليه عمليا في منطقة معينة.

3- الطاقة الحرارية الجوفية:

---

[26]محمد مصطفى الخياط ، "الطاقة البديلة تحديات وأمال"،.**مجلة السياسة الدولية**،العدد4 ،افريل 2006، ص 41.

[27]دونالدا تكين،**التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة**،تر :هشام محمود الحجاوي، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، سنة 2005.ص 4.

تعرف الطاقة الحرارية الجوفية بأنها عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها او المياه التي يوصلها الانسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك ابخرة تستخدم لتوليد الكهرباء، حيث أن الطاقة الحرارية في باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن امدادها بالكامل نسبة 100% من هذه الطاقة.

ولقد تم اثبات ان درجة حرارة القشرة الأرضية تزيد بزيادة العمق بحيث تصل درجة حرارة نواة الأرض الى حوالي 2500 درجة الى 3000 درجة، وينتج هذا عن النشاط الاشعاعي للقشرة الأرضية وتعتبر هذه الطاقة الحرارية الجوفية مصدرا لا ينفذ في الماء الساخن او الصخور، فتحت اقدامنا تغلي الأرض حيث درجة الحرارة 99% من الكوكب تتجاوز 1000 درجة مئوية وتنخفض الى اقل من مائة عند الطبقة الخارجية، ولهذا فقيمة الطاقة تلبي احتياجاتنا الطاقوية للكهرباء والطاقة الحرارية[28] ويمكن تقييم انتاج الحول الحرارية الأرضية الى 3 أنواع حسب استغلالها صناعيا:

أ- حقول المياه الساخنة

ب-حقول البخار الرطب

ت-حقول البخار المحمص.

4- الطاقة المائية:

وهي الطاقة الكامنة والقدرة التي تمتلها كميات كبيرة من المياه، في المسطحات المائية او الأنهار الجارية والشلالات حيث تكون القدرة الحركية للمياه في اعلى قيمة لها، ويمكن تصنيف المصادر المائية الى مجموعتين رئيسيتين هنا:

[28] **المرجع نفسه**، ص 6

أ- المصادر البحرية: وهي عبارة عن مصادر الطاقوية ذات الأصل البحري او المرتبطة بمساحات بحرية ومحيطية والتي تشغل 75% من حجم الكرة الأرضية

ب-مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية: وهي اما بشرية او اصطناعية، كالسدود او الخزانات، اما طبيعية تتمثل بالشلالات والمندفعات الطبيعية[29]، ومن بين الأنهار المستعملة في توليد الطاقة الكهربائية، نذكر نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية، ونهر الراين، وانهار غربي القارة الاوربية.

للحصول على طاقة المد يتم بناء سد فيه أنفاق توضع فيها توربينات بحيث تعمل هذه الأخيرة بتوليد الكهرباء اثناء عملية المد والجزر، وقد نجحت فرنسا في بناء محطة من هذا النوع،بطاقة إنتاجية تقدر ب 250 ألف واط بكفاءة تقدر بـ 25%

- **خامسا:الطاقة النووية:**

الطاقة النووية هي طاقة تربط بين مكونات النواة (البروتونات والنيترونات) تنتج هذه الطاقة عند كسر تلك الرابطة وتؤدي الى انتاج طاقة حرارية كبيرة جدا. تعود فكرتها الأولى عند وضع العالم أينشتاين معادلته الرياضية التي تقدر ان المادة قد تتحول الى طاقة عند تفكك ذراتها ولفت بذلك الانتباه الى ما يسمى بالطاقة النووية، قد ظلت هذه الفكرة دون دليل حتى تمكن العالمان الالمانيان "اوتوهان" و"فريتس ستراسمان" إلى اكتشاف انشطار ذرة اليورانيوم الثقيلة الى نصفين عند قذفها ببعض النيترونات عالية الطاقة، لا يمكن حصر الطاقة النووية في عملية الانشطار فقط بل هناك عملية الاندماج النووي أيضا، حيث ان العمليات الانشطارية النووية تكون العناصر الخفيفة نسبيا وتكون عمليات طاردة للطاقة هي أيضا.[30]

[29]كامل بكري محود، يونس عبد المنعم مبارك، **الموارد واقتصادياتها**.بيروت: دار النهضة العربية ، 1986، ص134.

[30]عباس مصطفى معرفي، **مبادئ الطاقة**. الكويت: مجالس النشر العلمي، 1990، ص174.

المطلب الثاني: استخدامات الطاقة المتجددة في الجزائر

هنالك استخدامات عديدة للطاقة المتجددة وهي لا تقاس بعدد الكيلوواط المنتج انما تقاس بالفوائد الاقتصادية الناتجة في الاستخدامات المباشرة والمتصلة بالشبكة الكهربائية والتي تدفع بالسياسات الحكومية للإسراع بهذه الاستخدامات بالإضافة الى مزاياها المتعددة من أنها آمنة وتعود بالنفع على الاقتصاد القومي وتستخدم في تطبيقات التكنولوجيات الحديثة، والصناعات الجديدة وتتوفر في مناطق متعددة، لذلك فمن المهم التنوع بين مصادر الطاقة المتجددة، لتوفير أنظمة طاقة مستقرة يعتمد عليها، وهي بدورها تنقسم الى استخدامان مباشر وغير مباشر.

أولا الاستخدامات المباشرة للطاقة المتجددة.

ان الطاقة الشمسية في الجزائر او في بلدان أخرى يمكن ان تستخدم مباشرة في انارة المنازل وتدفئة المباني، وتسخين البرك وتوفير المياه المنزلية الساخنة وتلبية الاحتياجات المنزلية للفقير والغني على حد سواء وتوفر اشعة الشمس المياه الساخنة جدا او البخار اللازم لبعض العمليات الصناعية، حيث يتم تسخين المانع الحراري ورفع درجة حرارته عن طريق تركيز الحرارة الشديدة عليه لإنتاج الكهرباء، هذا التنوع في تطبيقات الطاقة المتجددة وامكاناتها الهامة لكل مناطق البلاد يجعلها الاختيار الامثل لكل شعوب العالم.

- التدفئة الشمسية واضاءة المباني بضوء النهار.

تستهلك الدول الصناعية طاقة تتراوح ين 34 الى 40 بالمائة من اجمالي استخدامات الطاقة الأولية بالمباني وهي نسبة قد تصد الى 50% عندما نأخذ في الاعتبار تكلفة الطاقة المستخدمة في اعمال البنية التحتية ومواد البناء التي تخدم المباني، اشارت نتائج تحليلية تم اعدادها حديثا حيث تصل نسبة

الاستهلاك المحلي للطاقة في أغراض التسخين والتدفئة في أوروبا الى 30% والولايات المتحدة الى 37% .[31]

ولقد شجع الفيلسوف: سقراط" ما يسمى اليوم باسم تصميم المباني الشمسية، والتي تعمل على جذب اشعة الشمس في الشتاء وتجنبها في الصيف ونستطيع القول ان الفوائد الاقتصادية العظيمة الناتجة في المباني الشمسية تبرر النفقات التي يتم انفاقها في عمل هذه التصميمات بالإضافة الى تقليل استخدامات الطاقة وكل هذه الامتيازات المجانية.

كما توجد استعمالات مباشرة يمكن الاستفادة منها للطاقة المتجددة: مثل طاقة الرياح التي استخدمت من زمن طويل في ضخ المياه في الابار الجوفية، كما استخدمت في هولندا الإدارة طواحين الهواء كذلك لتسيير السفن الشراعية في المجاري المائية في الأنهار والبحار[32].

ثانيا الاستخدامات الغير مباشرة للطاقة المتجددة:

ويقصد بها الاستخدام الإيجابي للطاقة المتجددة أي تحويل الطاقة المتجددة إلى صورة أخرى بحيث يمكن استغلالها وتتم هذه العملية بعدة طرق إما بتحويل الطاقة المتجددة (شمسية–رياحية–مائية) إلى طاقة حرارية تستعمل مباشرة في تسخين المياه او تسخين الفراغ، كما يمكن تحويل هذه الطاقة الحرارية الى طاقة كهربائية عن طريق تركيز اشعة الشمس بواسطة مرايا او عدسات عل أنبوب معين او عن طريق الرياح بالتوربينات الكهربائية ويحتاج هذا النظام الى مساحات واسعة وهناك طريقة لاستخدام الطاقة المتجددة بطريقة غير مباشرة، وهو التحويل الطاقة الكهربائية فيا يعرف بالبطاريات والتي تستخدم لتوليد الكهرباء وتسمى في حالة الطاقة الشمسية[33]

1– انتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة الحرارية:

---

[31]فرحات حسام الدين, **مرجع سابق** ،ص58.

[32]حسن أحمد شحاتة،**كتاب التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**. القاهرة :الدار العربية للكتاب، 2003، ص131.

[3333]فرحات حسام الدين ، **مرجع سابق** ،ص 59

عندما يتم تركيز اشعة الشمس مثلا بواسطة الاسطح العاكسة فإن شدة الطاقة المنتجة تتزايد بصورة كبيرة، وهذا ييسر علينا الحصول على دراجات حرارة مرتفعة بوسائط التسخين الموجودة في بؤر الاسطح العاكسة، مما يساعد على الحصول على البخار اللازم لإنتاج الطاقة الكهربائية وتسمى هذه التكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة.

ومن خلال آليتي الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية يمكن تحويل الطاقة الكهروضوئية وتحويل الحراري للطاقة الشمسية أي تحول الاشعاع الشمسي او الضوئي مباشرة الى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية.

2- استخدامات الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية الفوطوفولطية.

تعتبر تكنولوجيا هذه الطاقة الأكثر شيوعا في الجزائر اليوم نتيجة تطبيقاتها المتعددة والدعائية الإعلامية الكثيفة، والسياسات الدعم المالي لإنتاج الكهرباء ورغم كونها الأعلى سعرا من بين جميع خلايا الفوطوفولطية تكنولوجيا لإنتاج الطاقة، الا انها اكثر الأنظمة سهولة في تركبها والارخص في الصيانة وتستخدم الخلايا الفوطوفولطية في تشغيل المحطات السلكية واللاسلكية، إشارات المرور، شحن بطاريات السيارات، وغيرها من التطبيقات الأخرى كما يتم تغطية بها اسطح المباني التجارية والفنادق كما توجد بعض تطبيقات الطاقة الشمسية الفوطوفولطية لبعض ولايات الوطن وهي موضحة في الجدول التالي:

الولاية	إجمالية القوة المنجزة كيلواتكالوري	التطبيقات
ادرار	24.6	كهرباء 45 مسكن ريفي
		ضخ المياه
الجلفة	1.5	ضخ المياه
الوادي	6	ضخ المياه
غرداية	9.25	الكهرباء المنزلية
ايليزي	92.5	كهربة 150 مسكن ريفي
خنشلة	9	ضخ المياه
الاغواط	8	الاتصال
		الانارة العمومية
النعامة	17.5	ضخ المياه
ام البواقي	6.1	ضخ المياه
		الاتصال
سعيدة	1.2	ضخ المياه
سطيف	12.2	الاتصال
سوق اهراس	3	ضخ المياه
تمنراست	277.5	كهربة 555 مسكن ريفي

تبسة	**10.5**	**ضخ المياه**
تيندوف	**96.15**	**كهربة 156 مسكن ريفي**
		الانارة العمومية
الإجمالي	**575**	

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر

من بين انعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر ما يلي:

- **أولا: انعكاساتها على توفير مناصب الشغل في الجزائر:**

يعتبر تشجيع الاستثمار الوطني في ميدان الطاقات المتجددة ضروريا بالنظر الى تحقيق لمبدأ خلق المزيد من مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصاد يعتمد في مداخيله وإيراداته على المحروقات بنسبة 98% أي انخفاض نسبة المؤسسات الصناعية، والمنشأة التي تعمل في اطار التعاملات الصناعية والمبادلات بين المتعاملين وفي هذا الصدد كشفت المصادر المختصة في انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عن إقامة مصنع لإنتاج الطاقة البديلة في نهاية عام 2009 بمستغانم في خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحق في التصدر، وهو ما يوفر في المرحلة الأولى 3 الاف منصب شغل، بينما سيوفر الاستثمار في الطاقات المتجددة على المدى القصير حوالي 45 الف منصب شغل بالجزائر.[34]

[34]جريدة الجمهورية، الجزائر، يوم السبت ،9 افريل 2011.

ويعد البرنامج الوطني للطاقات المتعددة والناجعة الطاقوية الذي يقوم به الجزائر في الفترة الأخيرة من اجل زيادة استثماراتها في هذا المجال، وإنشاء محافظة طاقوية متجددة التي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة لتمكين جميع الفاعلية للمشاركة في جميع مراحل الابداع، من اجل التحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها بطيعة الحال في أشياء كثيرة من مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر، والتي يمكن إن تصل إلى 54 إلف منصب شغل في الفترة القادمة في هذا المجال، حيث أكد رئيس الجمهورية يوم 7 فيفري2011 على إن المساعدات التي تقدمها الدولة للمقاولين في اطار تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، مشروطة بإلزامية تطوير القطاع تنسيقا في جامعات مراكز البحث بهدف خلق مناصب شغل في الجزائر.

- ثانيا: انعكاسات تطور الطاقات المتجددة العالمية على طلب الطاقة في الجزائر:

ينتج عن تطوير الطاقات المتجددة انعكاسات على مختلف جوانب الصناعة النفطية في الجزائر وهذا ما يشير لعدة معطيات حيث انها أصبحت واقع لا يتراجع عنه، لكونها تحتل جزءا مهما في سياسة الطاقة في الجزائر والعالم ككل، والتي بدورها يمكن ان تؤثر في أسعار النفط عن طريق الاخلال وربما في السنوات المقبلة وبدرجة كبيرة محل النفط والغاز في مجال النقل و الكهرباء، وتمر تلك الطاقات حاليا في مرحلة مفترق الطرق، ففي الوقت الذي تقدم فيه حكومات بعض البلدان المستهلكة دعم وتشجيع لصناعة الطاقة المتجددة، فإن التوسع الكبير في انتاجها بحاجة لتحديات كبيرة ولا يبعث بنفس الدرجة من التفاؤل حيث وصلت تقنيات الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء والحرارة إلى مراحل ناضجة ومستويات في المستقبل الا انه يتوقع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وفقا للسيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية 11429 مليون طن ما يكافئ في عام 2005 الى 17721 مليون طن ما يكافئ 2030

أي بزيادة 6292 مليون طن مكافئ فقط، وستتراجع حصة النفط والغاز من حصة الطلب على الطاقة وسيتم تعويض ذلك النقص بمصادر طاقة متنوعة.[35]

وعموما لا توجد مؤشرات بقرب حدوث اختراق تكنولوجي هائل يقلب الموازين رأسا على عقب، في صناعات الطاقات المتجددة، ينتج عن تفيض كبير في تكاليف وطلب الطاقات الجزائرية التي تعاني منها تلك الصناعة ، والتي كانت السبب وراء الانتقادات ما يعني اضطرار تلك الصناعة الى التعايش مع التقنيات الحالية بكل مآخذها خلال المستقبل حيث يتوقع زيادة مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة متواضعة من 12.8% في عام 2005 الى 13.2 % في عام 2003، من اجمالي الطلب العالمي الأول في تلك الفترة، وتزايد مساهمة الوقود الحيوي في قطاع النقل من حوالي 1 بالمائة في عام 2005 الى 3 المائة في عام 2030.

ان التقنيات التي تشهد معدلات نمو عالية بشكل خاص هي تلك التي يطلق عليها الطاقات المتجددة الأخرى (الشمسية، الرياح، المد والجزر) والتي تشكل حاليا 1% من إجمالي الطاقة لتوليد الكهرباء في العالم، وتتميز بأرضية منخفضة جدا ما يجعل مساهمتها المستقبلية لا تشكل تغييرا جذريا في نمط مزيج الطاقة العالمي، بحيث لا يتوقع ان تزيد نسبتها 5% من اجمالي توليد الكهرباء في العالم عام 2030.[36]

الشكل رقم (2-1) يبين ملخص للمصادر المتجددة الرئيسية واستخداماتها في الجزائر.

[35]علي رجب،" تطور إنتاج النفط الغير تقليدية وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء"العدد 125 ،2008، ص70

[36]علي رجب، **مرجع سابق**، ص82

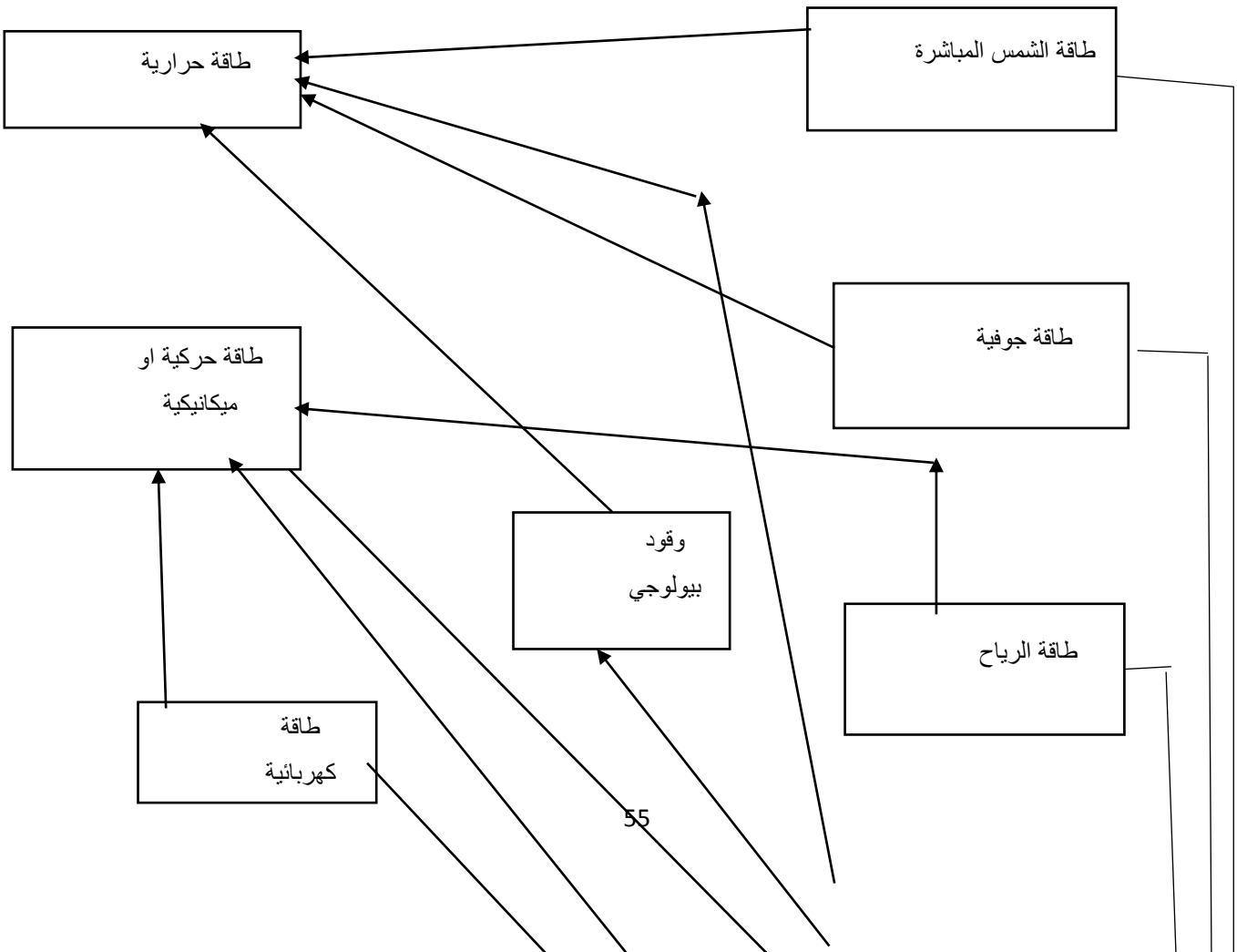
طاقة حرارية
طاقة الشمس المباشرة
طاقة جوفية
طاقة حركية او
ميكانيكية
وقود
بيولوجي
طاقة الرياح
طاقة
كهربائية

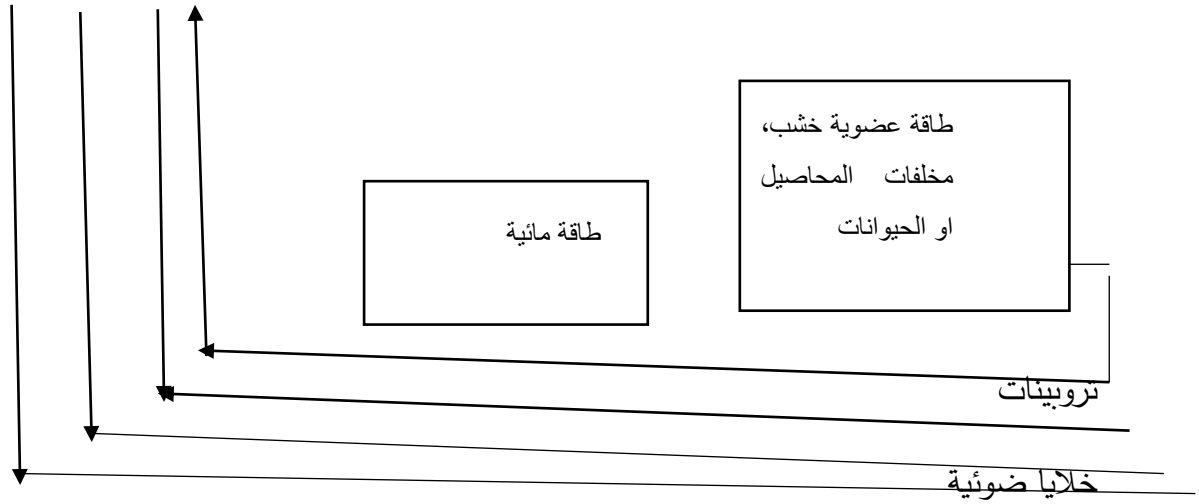

المصدر: حسين عبد العزيز، الطاقة في عالم اليوم، الكتاب الثالث، دراسات في اقتصاديات الموارد المعدنية والبشرية واقتصادية، سنة، 2003، ص122.

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر:

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية في الجزائر من الآن إلى غاية 2030 وسيكون 40% من انتاج الكهرباء موجه للاستهلاك من الأصول المجددة وبالفعل تصبو الجزائر لان تكون فاعلا أساسيا في انتاج الكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهرو–ضوئية والحرارية اللتين ستكونان محركا لتطوير اقتصادي مستدام من شأنه تحفيز نموذج جديد للنمو.

- أولا: نظرة شاملة عن الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر:

انه ومن المتوقع ان تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة ة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة البديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، والمورد

الأهم والاكبر في الخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% حسب احصائيات الصادرة في بنك الجزائر إما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من القدرة ان يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة.[37]

كما يتوقع ان توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 36 بالمائة من حاجاتها بحلول عام 2040 وربما سيخفف هذا حاجاتها للبترول، إذا ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا وبالتالي إمكانية انتقالها من بلد يعتمد على موارد نافذة الى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة، وهو الرهان الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة.

وتعتزم الجزائر على انتاج أكثر من 30 % من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة آفاق 2050 في اطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده. حيث يقر هذا البرنامج انتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغاواط توجه للسوق المحلية و 1000 ميغاواط للتصدير.[38]

- ثانيا: برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر:

يشمل البرنامج من الآن الى غاية 2020 على انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة ويكون انجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 3 مراحل:

1- المرحلة الاولى ما بين 2011-2013:

وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية، لاختيار مختلف التكنولوجيات المتوفرة

2- المرحلة الثانية ما بين 2014-2015:

وسوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج.

3- المرحلة الثالثة مابين 2016-2020:

---

[37] عبد الرحمن عيد. الجزائر تستطيع إن تصبح قوة عالمية في مجال الطاقة الشمسية، متحصل عليه من: http://WWW.DJAAIRESS.COM/ELAYEM/101771. Date22-04-2016 h 22.00

1- عبد الرحمن جغيد، **مرجع سابق**.

وسوف تكون خاصة بالنشر على مستوى واسع.

- هذه المراحل تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف الى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني، وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بخلق عدة آلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وفي نفس السياق سيقدر انتا الكهرباء ما بين 75 الى 800 كيلوواط ساعي في سنة 2020[39].

والشكل رقم (2.2) تغلغل الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني.

[39]كريسي فينأك، **ملتقى بعنوان** :"المسؤولية الأولى في دائرة الطاقات المتجددة بوزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية، ملتقى آفاق الشراكة الجزائرية الألمانية، "، فندق الجزائر، 2011.

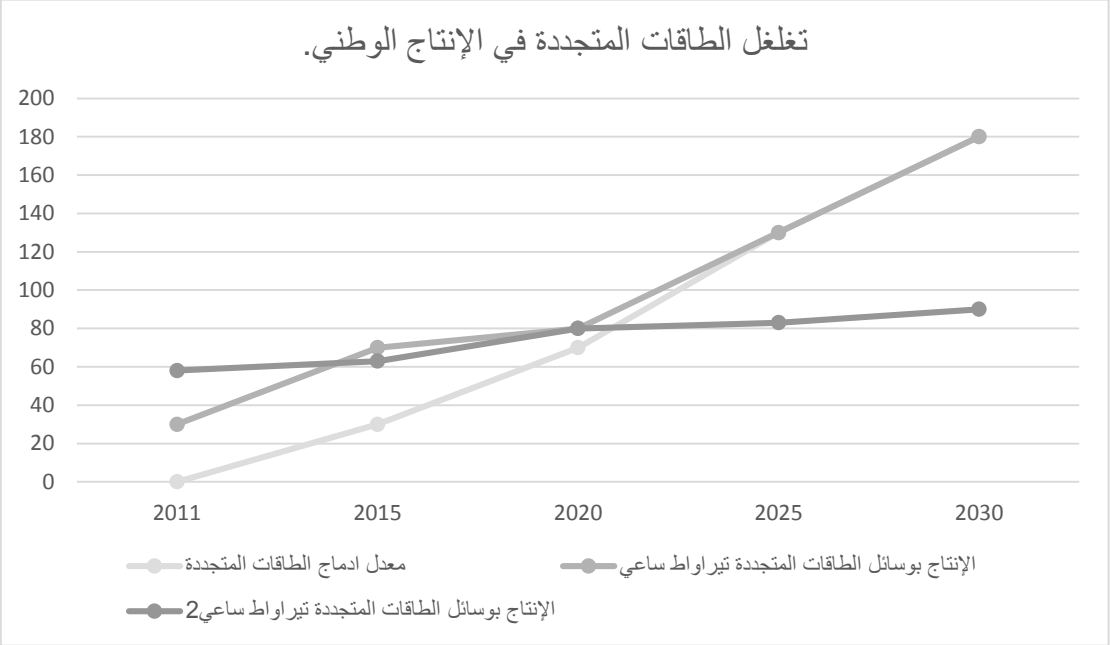

- المصدر: برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، مارس 2011، ص09.

اما فيما يخص برنامج الطاقة المتجددة، بالمراحل التالية:

- في سنة 2014 يفوق تأسيس قدرة اجمالية تقدر بـ 11 ميغاواط.
- في آفاق 2015 سيتم تأسيس قدرة اجمالية تقارب 650 ميغاواط.
- من الآن والى غاية 2020 ينتظر تأسيس قدرة اجمالية بحوالي 2600 ميغاواط بالسوق الوطني، واحتمال تصدير 200 ميغاواط
- من الآن وال غاية 2030 من المرتقب تأسيس قدرة اجمالية بقيمة 12000 ميغاواط للسوق الوطني، ومن المحتمل تصدير ما يقارب 1000 ميغاواط.

ملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع ومجالات الإنتاج والمتمثل كالتالي:

1- تطوير مصادر الطاقة المتجددة:

- الطاقة الشمسية الكهروضوئية: تستند الاستراتيجية للجزائر على تسريع تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط الى الحاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط من

الآن الى غاية 2020 وكذا انتاج مشاريع اخرة ذات قدرة 200 ميغاواط، ذروة في الفترة ما بين 2021-2030.[40]

- الطاقة الشمسية الحرارية: في المرحلة الممتدة بين 2016-2020: سيتم انشاء وتشغيل 4 محطات شمسية وحرارية مع التخزين بقدرة اجمالية تقدر بحوالي 1200 ميغاواط. ويتوقع في برنامج الفترة ما بين 2021 و2030 انشاء قدرة تقدر بحوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا لغاية سنة 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة لغاية 2030.
- طاقة الرياح: يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتد ما بين 2011 و2013، تأسيس اول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط بأدرار انجاز بين الفترة 2014-2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما ب 20 ميغاواط، وسوف يشرع في اجراء الدراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز المشاريع الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 2016 و2030 بقدرة تبلغ حوالي 1700 ميغاواط.

2- تطوير القدرات الصناعية: عملا على مرافقة وانجاح برنامج الطاقات المتجددة تعتزم الجزائر تقوية النسيج الصناعي حتى يكون في طليعة التغيرات الإيجابية سواءا على الصعيدين الناعي والتقني، او الصعيدين الهندسي والبحثي، كما أن الجزائر عازمة على استثمار جميع الأقسام المبدعة وتطويرها محليا.[41]

- الطاقة الشمسية الكهروضوئية: يرتقب في الفترة الممتدة ما بين 2011-2013 بلوغ نسبة 60 % في ادماج الصناعة الجزائرية وسيتم بلوغ هذا الهدف بفضل انتاج مصنع لإنتاج الالواح الكهروضوئية بقدرة تعادل 190 ميغاواط في السنة من طرف مجمد سونلغاز عبد شركتها الأوروبية الفرعية آنارا.
- كما تتميز هذه الفترة بأعمال تقوية النشاط الهندسي، ودعم تطري الصناعة الكهروضوئية من خلال تكوين شراكة تجمع مختلف الفاعلين الأوروبية الآنارا-سونلغاز، مركز البحث والتكوير الكهربائي ومركز

---

[40] احمد حجازي، الطاقة الشمسية بالجزائر، 2010
http ;//www.nemsakskeek.com/vb/showthred.php

[41] الريح المحلية في الوطن العربي.
http://amjadbeb.jerran.com/arachiv/2007.07/27839.html

التطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير التكنولوجيا اللسيليسيوم بشراكة مع مراكز للبحوث ويتمثل الهدف في الفترة الممتدة ما بين 2014-2020 الى بلوغ نسية 80% مع ادماج القدرات الجزائرية، ولهذا الغرض يرتقب ناء مصنع لإنتاج السيليسيوم ومن جهم أخرى ينتظر انتاج شركة وطنية للمقاولة لصناعة منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية، كما يجب ان تتوفر الجزائر في نفس الفترة على قدرات في تصميم والتزويد في النجاز قادر على بلوغ نسبة ادماج قدرتها 60% من طرف مؤسسات جزائرية، اما في الفترة الممتدة ما بين 2020-2030 يتمثل الهدف في بلوغ نسبة ادماج تفوق 80% ولهذا فيجب توسيع القدرة على انتاج الخلايا الكهروضوئية لبلوغ 200 ميغاواط في السنة وسوف تتميز هذه الفترة لتطوير شبكة وطنية للمقاولة لصناعة الأجهزة الضرورية لبناء محطات شمسية كهروضوئية، كما ستميز بالتحكم الكامل بالنشاطات الهندسية وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة.[42]

- الطاقة الشمسية الحرارية: ستعرف الفترة الممتدة ين 2014-2020 ويرتقب بلوغ نسبة ادماج تقدر ب 50 %من خلال انجاز 3 مشاريع أساسية والتي وسف تتم بالتوازي مع اعمال دعم القدرات الهندسية.
- بناء مصنع لصناعة المرايا
- تشييد مصانع لصناعة أجهزة السائلة الناقلة للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة
- بناء مصنع لصانعة أجهزة كتلة الطاقة
- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والترويد أما في الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030 نسبة تفوق نسبة الادماج 80% بفضل تجسيد المشاريع الآتية:
  - توسيع قدرة صنع المرايا.
  - توسيع قدرة صنع السوائل الناقلة للحرارة

[42] المرجع نفسه.

- طاقة الرياح: في الفترة الممتدة ما بين 2014–2020 يكون الهدف هو التوصل الى نسبة ادماج تقدر ب 50% يجب ان تفوق نسبة 80% في الفترة الممتدة بين 2021–2030 بفضل توسيع قدرات صناعة الاعمدة ودورات المياه وتطوير شبكة وطنية للمقاولة من الباطن، لصناعة أجهزة أرضية رافعة، كما يرتقب تصميم وتزويد ونجاز دوارات الرياح بإمكانيات خاصة وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة.[43]

المبحث الثاني: القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع السياحة من أهم الطاعات بالنظر الى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الامدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة التأثير من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدة الكثير من الدول في السياحة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الاولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصح لها دور أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ذا تسعى الحكومة الجزائرية الى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المرجع الرئيسي للسياسة السياحية للجزائر آفاق 2025 .

وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- المطلب الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر.
- المطلب الثالث: استراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

[43] **المرجع نفسه**.

المطلب الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر

1- الإمكانيات الطبيعية.

تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الأخاذ في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة الى المعالم السياحية والاثرية التي تملكها الجزائر على طول يتجاوز 2000كم وتتربع على مساحة 2171800كم، فالجزائر البلاد القارة التي تتربع على مساحة اجمالية تقدر 2381741كم، تتوفر على كل أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطال الغيوم وتطل على زرقة المياه البحر الابيض المتوسط وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين.[44]

ان شمال الجزائر يظم التل والمناطق السهبية والتي تمتد أراضيه باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الراضي الموجود في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر،وتنحدر السهول العليا بسلاسل الجبلية الاطلسين ممن 100 الى 600 متر من الغرب الى الشرق، ونجد اعلى قمة بالأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328م، وفي جبال جرجرة نجد قمة لالة خديجة بارتفاع يصل الى 2308م، وهكذا نصبح امام أربعة اقسام متوازية على طول الشواطئ والسهول الساحلية (وهران، متيجة، عنابة، سكيكدة)، متبوعة بالسلسلة الأولى بجبال الأطلس التلي، جبال

[44] وحيد خير الدين،" أهمية الثروة النفطية في الاقتاد الدولي واستراتيجيات البلدية لقطاع المحروقات، دراسة حالة"، **مذكرة ماستر**، (جامعة الحاج لخضر باتنة،كليةالعلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي)2012.،ص250.

تلمسان 1543م، جبال القبائل الونشريس 1985م، والهضاب العليا والسلسلة الثانية من الاطلس الصحراوي حيث تتابع جبال القصور 2320 متر، جبال العمور 1930 وجبال أولاد نايل 1600م، و الزيبان مع منفذ نحو الشرق أي جبال الأوراس والنمامشة حيث يحيط بالقسم الأول جبال الظهرة في الغرب، وجرجرة في الوسط، و الايدوغ في الشرق،ويشمل القسم الثاني جبال تلمسان وبني مرة الونشريس والبيبان، وبابور وجبال القل، ويمتد القسم الثالث بين الاطلسين مع السهول العليا القسنطينية شرقا، والسهول السهبية الكبرى جنوبا، وغربا يتكون القسم الرابع من الاطلس الصحراوي المتبوع بالصحراء.[45]

ويستمتع الزائر للجزائر أيضا بنقاوة كثبان الصحراء وبجمال النخيل التي تضفي واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية، والتي تتوفر أيضا على خاصية علاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف. [46]

وتتميز الصحراء الجزائرية بمناخ صحراوي حار تتراوح فيه درجات الحرارة خلال فصل الصيف بين 35 درجة و50 درجة مئوية، وهذا ابتداء من شهر ماي وحتى شهر أكتوبر، أما باقي أشهر السنة فهي تتميز بمناخ دافئ وهذا يساعد على تنشيط حركة السياح في هذه الفترة الممتدة من نوفمبر إلى شهر أفريل، وخاصة أن الصحراء الجزائرية بموقعها الشهير مثل الهقار والطاسيلي، وهضبة الاسكرام التي تحتضن أجمل لحظات شروق وغروب الشمس في العالم، كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها، وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال، وتحتضن قمة تاهات كتلة الأتاكور بارتفاع قدره 2918 متر وهي أعلى قمة في الجزائر وتحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية، تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة، تعود الى

---

[45] **الدليل الاقتصادي**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1987.ص13

[46] صليحة عشي، "الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، **أطروحة دكتوراه** (جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية) 2011،ص54.

اكثر من 10 الاف سنة كالزرافة، وحيد القرن، الفيل، ويشهد على ذلك تلك الرسومات والنقوش الصخرية المنتشرة في هذا المتحف التاريخي والطبيعي [47].

وبهذا تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية منتوجا سياحيا فريدا من نوعه، سيؤدي حتما الى دفع القطاع السياحي إلى الأمام إذا ما تم تأهيله واستغلاله أحسن استغلال[48]، كما تتوفر الجزائر سياحة الحمامات المعدنية والتي تتميز بخاصية علاجية حيث يتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، واغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

وان القطاع السياحي الوطني لا يستغل اليوم كامل المخزون الحموي حيث يتواجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي، تستغل بطريقة تقليدية للغاية وبالنسبة للحمامات المعدنية نذكر منها على سبيل المثال: حمام بوغرارة بتلمسان 500 كلم غرب العاصمة الجزائرية، حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت 400 كلم غرب العاصمة، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام ريغة بولاية عين الدفلة 1700 كلم غرب العاصمة الممتد عبر سلسلة جبلية زكارة، وحمام الشلالة وحمام دباغ ولاد علي بولاية القالة 500 كلم شرق العاصمة الجزائرية، و حمام غرغور وحمام السخنة بولاية سطيف 300 كلم شرق العاصمة، وحمام الصالحين بولاية بسكرة 450 كلم عن العاصمة الجزائرية شرقا، وحمام الصالحين بولاية خنشلة... وغيرها، وكل هذه الحمامات السالفة الذكر يمكن للسياح الذين يعانون من الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل وأمراض الروماتيزم التوجه إليها.

---

[47]وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص250.

[48]حياة بن سماعيل، زيدان حسيبة.**ملتقى بعنوان:** "أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر_الى بلد سياحي في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية دراسة واقع السياحة بولاية بسكرة." الملتقى الدولي الثاني، حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 11-12 مارس 2012، كلية للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص20.

أما عن محطات العلاج بمياه البحر في الجزائر فهي تمتلك بمحطة واحدة وهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج 30 كلم شرق العاصمة، والتي يتردد عليها الالاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة.[49]

وهنا نشير إلى أنه بات ممن الضروري إنشاء محطات أخرى للعلاج بمياه البحر وكذلك استغلال كامل للمخزون الحموي الذي تزخر به الجزائر.

2- الإمكانيات التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تمتلك رصيدا تاريخيا وحضاريا وثقافيا متنوعا حيث أنه مر على هذه الأرض الطيبة الكثير من الأجناس والحضارات والتي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، وقامت فوق أرضها حضارات نذكر منها: الحضارة الفارسية الفينيقية، الافريقية، الرومانية، وبنيت دول بأكملها كالدولة الرستمية والادريسية والتي بني خلالها مسجد أغادير بتلمسان وأسست خلالها مدينة البويرة، والدولة الأغالبية والتي كانت تابعة للخلافة العباسية،والدولة الفاطمية، والدولة الحمادية، والدولة الموحدية، والدولية الزيانية، والولاية العثمانية وكل حضارة من الحضارات السابقة الذكر تركت معالمها وآثارها الحضارية والتي لا تقدر بثمن فوق أرض الجزائر مما جعل الجزائر تمتلك رصيدا حضاريا فسيفسائيا زادها جمالا وروعة حضارات ما قبل التاريخ، كوقع الطاسيلي والذي يعتبر من أهم و أروع المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية ويعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد.[50]

إن الصحراء الجزائرية غنية بالمواقع الأثرية إضافة لغناها بالثروة النباتية كإنتاج التمور، وفي مقدمتها دقلة نور التي تعتبر من أجود أنواع التمور في العالم والثروة الحيوانية التي تأقلمت مع

---

[49]النهوض السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الإمكانيات السياحية، متحصل عليه من:
Http ;//www.djazairess.com/elmouwatan/4629consultée le 13-12-2015 a 00.10

[50]صليحة عشي، **مرجع سابق**، ص60.

الطبيعة القاسية متل الجمال، الماعز الفهد، النسر الملكي، الثعلب والغزال والنعام وطائر الحبار. وغيرهم، ومازدا جمال الصحراء العادات والتقاليد التي تتجسد في التظاهرات الثقافية العديدة التي تحتضنها منطقة الصحراء، في إطار ما يعرف بالمواسم مثل موسم الربيع وموسع تاغيتو الفتاتسة، أسبوع تيميمون، وبني عباس وموفل في منطقة بشار السهبية، وفي جانت تافسيت، هذا إضافة للصناعات التقليدية التي تتميز بها كل منطقة عن الأخرى.

واذا تنقلنا الى الشمال نجد في العاصمة الجزائرية طابع معماري فسيفسائيا ممزوجا بتصاميم إسلامية القديمة والأوروبية الحديثة، ونجد القصبة المعروفة بشوارعها الضيقة ومساجدها العتيقة وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر ميلادي وهي تمثل أحد أجمل النصب والمعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتوجد في العاصمة الكثر من القصور والمعالم والمساجد، كيتشاوة مثلا والذي بني في العهد العثماني عام 1792 ميلادي وحول الى كنيسة في العهد الاستعماري، ثم أعيد إلى طبيعته كمسجد بعد الاستقلال عام 1962، إضافة الى المسجد الكبير الذي يمثل أكبر مسجد في العاصمة والذي بناه المرابطون في عهد يوسف بن تاشفين في نهاية القرن 11 ميلادي، وفي مدينة وهران التي أسسها عرب الاندلس سنة 903 ميلادي وهي مشبعة بالثقافة العربية الإسلامية جسدتها الحضارة الزيانيية والموحديين إلى غاية القرن 15، كما تحتضن أيضا آثار ماضي استعماري اسباني دام 3 قرون، ومن معالم المدينة حي القصبة، حصن سانتا كروز الذي يطل على المرسى الكبير والساحل والسبخة الكبرة وغير ذلك.[51]

وثمة مدينة قسنطينة والتي تتميز بمعالم تاريخية عريقة نذكر منها، كهف الدببة الذي يبلغ طولة 60 متر، وبجانبه كهف الاروي طوله 6 أمتار، ويعتبر كلا الكهفين لصناعة اثرية ضاربة في التاريخ، إضافة إلى موقع تيديس أي المكان المحصن حسب التنمية النوميدية، والذي يحتوي على كهوف عديدة كان أهل المنطقة يستخدمونها للعبادة في قصر أحمد باي وإقامة صالح باي والذي

[51] **المرجع نفسه** ،ص ص61-63

بني في القرن الثامن عشر وتعرف قسنطينة بأنها مدينة الجسور المعلقة وهذا لأنها تحتوي على جسور عدة ، إضافة إلى اشتهار مدينة قسنطينة بصناعات تقليدية وفي مقدمتها صناعة الحلي.

إن الحديث عن الإمكانيات التاريخية والحضارية للجزائر لا ينتهي وهذا نظرا لكثرة هذه الإمكانات ولكبر هذا الوطن القارة وكل نقطة في الجزائر تتميز عن غيرها وتجعلها مميزة عن الأخرى بكل النواحي، فالزائر للجزائر حتما سينبهر بهذا التنوع التاريخي، والحضاري والثقافي الراسخ في عمق كيان الجزائر، فالمتنقل إلى الشرق سيجد مدينة سطيف أو مدينة عين الفوارة، والتي تحتوي على موقع جميلة الاثري الرائع وغيره من المعالم التاريخية والحضارية ويجد مدينة باتنة التي فيها مدينة تيمقاد الأثرية الرومانية، وضريح "ايمد قاسم" والمتجه إلى مدينة بسكرة سيمر بمناظر طبيعية خلابة امتازت بحضارة وتاريخ غوفي التي تحتوي آثار رومانية ثمينة.. وغير ذلك، والمتنقل للوسط الجزائري سيمر بمدينة تيبازة وقلعة شرشال الباهية الطلعة، كما أن المار بمدينة غرداية سيستمتع بأسوار بني يزفن" وقصر "متليلي". وغيرها، وتتميز غرداية بصناعة الحلي والأطباق النحاسية، والمتنقل للغرب أيضا ستبهره تلمسان جوهرة المغرب العربي والتي تحتوي على مساجد قديمة ومشهورة مثل مشهد سيدي بلحسن، ومسجد بومدين والجامع الكبير ويحيط بمدينة تلمسان صور بجميع الاتجاهات، ويوجد بها 5 أبواب يعود تاريخها الى العصر الروماني.[52]

إن ما سبق ذكره يعد نقطة في بحر مما تمتلكه الجزائر من رصيد جعلها مهدا للحضارة الإنسانية فالمعالم الاثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجود في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، وبهذا فالجزائر تتميز بمزايا كفيلة لتلبية الطلبات الأكثر تشددا.[53]

3- الإمكانيات المادية:

---

[52] **المرجع نفسه** ،ص ص64-65.

[53] واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطويرها، متحصل عليه من :

http://www.trave.maktoub.com/arab/travel452474/counsltéle 14-12-2016 A 16.44

تبقى الإمكانيات المادية التي يتجاوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغاية ولا ترقى للمستوى المطلوب خاصة اذا ما قورنت بما يملكه جيراننا التونسيون والمغاربة، وهذا ما يجعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات للسياح جد منخفضة، وهي تقل على المتوسط العالمي المقدر ب 12.5% أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السواح وعلى مدار العام اكثر من عدد سكانها ومنه توفير كامل الخدمات لهم من إقامة ونقل وغيرها، فمثلا في فرنسا وصلت النسبة الى 126% واسبانيا 129% والنمسا244%، أما على مستوى الدول العربية، فقد تجاوزت هذه النسبة 100% في 3 دول خلال عام 2005 وهي البحرين 538.4 % الامارات العربية المتحدة143% قطر 114.7%، أما باقي الدول العربية فقد حققت مستويات مقبولة خاصة اذا ما قورنت بالنسبة العالمية، وخلال عام 2007 كانت المعدلات في كل من تونس، الأردن، السعودية ومصر كما يلي على الترتيب 68.26%، 63.75%، 24.18%، 16.57%.

إن انخفاض القدرة الاستيعابية للجزائر يعزى بشكل أساسي إلى تردي أوضاع البنية التحتية من الفنادق والأماكن الترفيهية وإلى تدني مستوى الخدمات المقدمة إلى مشاكل قطاع النقل، والمشاكل الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، وبقيت آثارها مستمرة إلى يومنا هذا بسبب النظرة السلبية التي بقي يحملها الأجانب على الأوضاع الأمنية للجزائر.

وتبقى طاقات الإيواء ونوعية الوحدات الفندقية وجودة خدماتها المقدمة أحد أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم القطاع في بلد معين، وفي الجزائر يتجاوز عدد الاسرة التي ورثتها غداة الاستقلال 5922 سرير.

وخلال الفترة 1667-1669 تم إنجاز 2946 سرير أغلبها في المنتج الساحلي، وخلال فترة السبعينيات ومن خلال تطبيق المخططين الرباعيين(1973-1970) (1977-1974) تم إنجاز 15680 سرير منها 13765 سرير للقطاع العام بما في ذلك عدد الاسرة المنجزة في سنة 1987

المقدر بـ 860 سرير خلال عقد الثمانينيات، وبعد اعتماد الدولة على المخططات الخماسية وصلت طاقة الإيواء في الجزائر إلى 48302 سرير منها 25824 للقطاع العام[54]، أما خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2009 تم انجاز 38081 سرير لتصل طاقة الاستقبال الى حدود 86381 سرير عام 2009 .

وحسب احصائيات صادرة عن وزارة السياحة فإن عدد الاسرة حقق قفزة معتبرة خلال 2010-2011 حيث بلغ عدد الاسرة 92377 سرير و93073 سرير على التوالي أي بزيادة بلغت 5994 سرير في سنة 2010 عن سنة 2009، وبلغت 6690 عام 2011، مقارنة بسنة 2009 وهو تطور لا بأس به ويجد تفعيله والجدول التالي يوضح تطور طاقات الايواء، وعدد الفنادق ومعدل استخدام الاسرة في الجزائر خلال فترة 2009/2005.[55]

الجدول رقم (2) تطور طاقة الايواء وعدد الفنادق ومعدل استخدام الاسرة في الجزائر خلال 2005-2009.

	2005	2006	2007	2008	2009
فنادق ومنشآت مماثلة	1105	1134	1140	1147	1151
الأماكن	8389 5	8486 9	8500 0	8587 6	8638 3

[54]Belgacem haddar. **rôle socio-économique dutourism en Algérie**. Opu. 1988. Page 48.

[55]صليحة عشي، **مرجع سابق**، ص101.

وعدد الاسرة					
معدل استخدام السرير بالنسبة المئوية	67.3	68.2	67	68	69.2

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والاحصاءONS ، وزارة السياحة، ص02.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أن إمكانيات الجزائر من الفنادق تشهد نمو بطيئا جدا، حيث ارتفع عدد الفنادق الإجمالي، وخلال الفترة من 2005-2009 من 1105 فندق الى 1151 فندق أي بزيادة قدرتها 46 فندق خلال 5 سنوات أي بمتوسط زيادة سنوية تقدر بحوالي 9 فنادق سنويا، وهو عدد ضئيل جدا، لا يرقى لمستوى التطلعات الموجودة، وحتى عدد الأسرة فإن الارتفاع وإن كان مطردا إلا أنه بطيء، حيث ارتفع عدد الاسرة من 83895 سرير سنة 2005 الى 86383 سرير سنة 2009 بزيادة قدرها 2488 سرير وهذا بمتوسط زيادة سنوية خلال فترة 5 سنوات تقدر بحوالي 492 سرير سنويا، وهو رقم جد منخفض وهذا يدل على أن وتيرة التنمية السياحية في البلاد تكاد تكون متوقفة، وما يؤكد هذا هو عدد الفنادق في الجزائر الذي لم يتجاوز 1151 فندق عام 2009، وفي مختلف تصنيفات الفنادق مجتمعة وبما يكفي الفنادق الغير مضيفة ، والجدول رقم (3) يوضح توزيع الفنادق حسب درجة تصنيفها خلال فترة 2005-2009.[56]

[56] وزارة السياحة، احصائيات 2011-2010.

الجدول رقم (3) توزيع الفنادق حسب درجة تصنيف في الجزائر خلال فترة 2005-2009.

	2005	2006	2007	2008	2009
فنادق درجة أولى 5 نجوم	13	13	13	13	13
فنادق الدرجة الثانية 4 نجوم	23	54	54	53	57
فنادق الدرجة الثالثة 3 نجوم	76	145	154	142	152
فنادق درجة رابعة نجمتين	69	155	157	160	148
فنادق من الدرجة الخامسة	57	97	97	99	101

نجمة واحدة					
فنادق من الدرجة السادسة (بدون نجمة)	867	670	674	680	680
المجموع	1105	1134	1140	1147	1151

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء–ONS–عن وزارة السياحة، ص01.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن الفنادق من الدرجة السادسة والتي بدون نجمة أي بدون تصنيف تستحوذ على حصة الأسد من مجمل الفنادق التي تمتلكها الجزائر، حيث أنه كانت تستحوذ على 78% من مجمل الفنادق سنة 2005، وانخفضت فيما بعد هذه السنة 59% خلال السنوات من 2006الى 2009[57].

ورغم هذا الانخفاض إلا أنها بقيت تسيطر على قطاع الفنادق الجزائرية، ونحن نعلم كل العلم بأن هذا النوع من الفنادق لا يقدم خدمات في مستوى تطلعات الزبون، وتستحوذ الفنادق ذات نجمة واحدة وذوات النجمتين مجتمعين (الفنادق المصنفة من الدرجة الخامسة والدرجة الرابعة)، على نسبة لا تقل عن 22%خلال السنوات 2006–2009، وتبقى الفنادق ذات 3 و4 نجوم تستحوذ على نسبة تتراوح بين 17 و18 % خلال نفس الفترة أما الفنادق ذات 5 نجوم لا تستحوذ الا على نسبة 1% من مجموع الطاقة الفندقية الوطنية.

[57]وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، **مرجع سابق**، ص 256.

وإذا نظرنا إلى هذا الواقع نظرة المتمعن، نستنتج بأن الفنادق التي تقدم خدمات جيدة في الجزائر تستحوذ على نسبة تقل عن 20% مجتمعة (فنادق الدرجة الأولى والثانية والثالثة)،أما الفنادق التي تقدم خدمات ذات مستوى ضعيف فهي تستحوذ على نسبة تفوق 80% وهذا ما يؤدي حتما إلى تردي أوضاع القطاع السياحي الوطني خاصة وأن السائح لما يرغب في ممارسة الفعل السياحي فالأكيد أنه يبحث عن راحته التامة والمطلقة وهذا الشيء يجب أن يأخذه القائمون على القطاع السياحي بعين الاعتبار والشكل التالي يوضح توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف خلال سنة 2009.

الشكل رقم (3.2) توزيع الفنادق حسب الدرجة خلال سنة 2009.

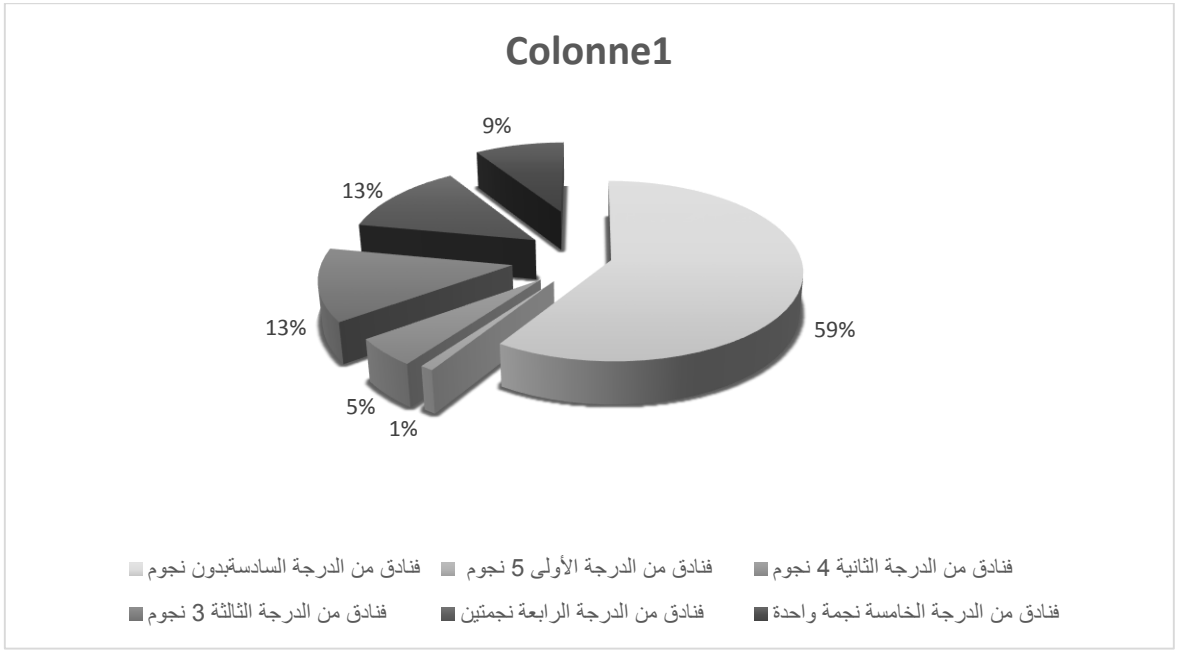

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول

- انه وحسب المنتوج السياحي فإن الطاقة الفندقية للجزائر للفترة 2005-2009 وزعت حسب الجدول التالي:**الجدول** رقم (4.2) توزيع طاقات الإيواء والفنادق حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر الفترة 2005-2009.

	2005	2006		2007		2008		2009	
	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	
حضري	50311	749	44561	754	44592	758	44700	801	44905
بحري	22000	173	23148	174	23248	177	23500	141	23804
صحراوي	4430	161	11639	161	11639	161	11639	157	11649
حموي	4742	34	4608	34	4608	34	4918	35	4906
مناخي جبلي	1411	17	913	17	913	17	119	17	119
المجموع	83895	1134	84869	1140	85000	1147	85876	1151	86383

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء –ONS–عن وزارة السياحة.

يبين الجدول رقم (4–2) توزيع طاقات الإيواء والفنادق في الجزائر حسب مختلف المنتوجات السياحية المتوفرة خلال الفترة 2005–2009 ونلاحظ من خلال هذا الجدول بأن المنتوج الحضري يستحوذ على أعلى حصة من عدد الفنادق حيث بلغت نسبة استحواذه 66.97% واستحوذ كل من المنتوج البحري والصحراوي على نسبة 14.44 و14% على الترتيب للفترة 2009/2006 وهذا يدل على أن الأنماط السياحية الثلاثة الحضري والبحري والصحراوي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للقائمين على قطاع السياحة الوطنية، وإذا حللنا الجدول السابق على أساس الطاقة الاستيعابية للفنادق نجد نفس الشيء، فالمنتوج الحضري يستحوذ على نسبة 53.79% في المتوسط من إجمالي الطاقة الاستيعابية للفنادق الجزائرية للفترة 2005–2009 وهذا راجع لتواجد أغلبها في المدن الرئيسية للوطن كالعاصمة وقسنطينة، وهران، عنابة، سكيكدة، ثم نجد المنتوج البحري الذي يستحوذ على نسبة 27.15 % لنفس الفترة 2005–2009 وهذا لكون فصل الصيف يكثر فيه الطلب على

السياحة الشاطئية، أما المنتوج الصحراوي فيستحوذ على نسبة 11.95% في المتوسط ونلاحظ بأن هذا النوع من السياحة يسير بخطى ثابتة نحو التطور، فقد تطورت الطاقة الاستيعابية للفنادق في إطار المنتوج الصحراوي من 5.8 % عام 2005 إلى 13.4 % عام 2009 وهذا لزيادة عدد السواح الأجانب الوافدين للصحراء الجزائرية خاصة بعد أن هدأت الأوضاع الأمنية في الجزائر، أما المنتوج الحموي فتقدر بـ 5.82 % في المتوسط، وفي المرتبة الأخيرة نجد المنتوج الجبلي الذي تقدر طاقته الإيوائية في المتوسط بـ 1.29% من إجمالي الطاقة الإيوائية للفنادق الجزائرية وهي نسبة ضئيلة رغم الطبيعة الخلابة التي تمتلكها الجزائر في هذا النوع السياحي، لهذا يجب الاهتمام به أكثر وعلى العموم تبقى الجزائر تعاني من عجز كبير في قدرات الاستقبال التي لا تتماشى مع مستويات الطلب على المنتجات السياحية الوطنية.

- **ثانيا: مشاكل القطاع السياحي.**

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول في مختلف أنحاء الدول، وذلك لما يدره من إيرادات مالية ضخمة وتوفير لمناصب الشغل، هذا إلى جانب جلب الاستثمارات وإقامة المزيد من البنى والهياكل القاعدية،وتحصيل وتحويل كميات هائلة من العملة الصعبة نحو الداخل، وبالتالي دعم ميزان المدفوعات[58]، وتشير الإحصائيات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليه بسبب السياحة على المستوى العالمي تبلغ 476 بليون دولار عام 2008، بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من المصادر الأخرى كالمنتجات البترولية والسيارات وأدوات الاتصال والاقمشة وغيرها من السلع والخدمات.[59]

[58] عمر شريف،**ملتقى حول**" اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 09-10 مارس 2010، ص04.

[59] نور الدين أحمد قايد، الأهمية والآثار الاقتصادية لتنمية القطاع السياحي، حالة الجزائر، **الملتقى الدولي حول** :اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 09-10-مارس 2010، ص03.

والسياحة أيضا تظهر آثارها واضحة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للكير من الدول، حيث تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى حدود الـ 10% على المستوى العالمي، ويعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي في كثير من الدول الغير بترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى، كقطاع رئيسي في الاقتصاد والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول وهذا حسب إحصائيات عام 2008.

- الجدول رقم(5-2) مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول لعام 2008.

الدولة	مساهمة قطاع السياحة
مالطا	34.1
الأردن	26.1
مصر	21.7
اسبانيا	19.1
النمسا	16.9
تونس	16.1
بريطانيا	14.2
إيطاليا	13.7
كندا	12.1
فرنسا	11.7

المصدر: أحمد قايد نور الدين، الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة "حالة الجزائر" الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 9-10 مارس 2010، ص03.

- وأشار تقرير صادر عن عدد كبير من الخبراء تحت إشراف "فابريس هاتم" ومشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بأن الجزائر تصنف في الرتبة 147 من 174 دولة من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام[60]، وهي مرتبة جد متأخرة والتي يرجع سببها إلى تدهور القطاع السياحي الوطني، وإلى جملة من العوائق والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع الاستراتيجي رغم توفر الجزائر على إمكانيات سياحية عظيمة وعلى قدر كبير من القدرات والفرص المتاحة، وتتمثل أهم المشاكل بقطاع السياحة الوطنية فيما يلي:

1- المشاكل الأمنية:

يعتبر العامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي، فتدهور العامل الأمني في الجزائر خلال فترة التسعينيات خصوصا، ساهم وبدرجة كبيرة في تدهور وضعية القطاع السياحي وتأخره حيث وعلى سبيل المثال "انخفضت مداخيل القطاع من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر بـ 81%"[61]

ولازالت آثار العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر ظاهرة ومؤثرة على وضعية القطاع إلى يومنا هذا.

---

[60]صالح مفتاح، عتيقة وصاف، متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير التجارة والخدمات السياحية مع الإشارة لحالة الدول العربية، **الملتقى الدولي حول** :اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 09-10-مارس 2010، ص09-10.

[61]حكيم شبوطي، "الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس، المدية العدد 05 جويلية 2011، ص90.

2- التدهور الطبيعي والبيئي والتراث الثقافي:

إلى جانب المشاكل الأمنية أصبح تدهور البيئة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السواح الأجانب إلى الامتناع عن التردد على زيارة الجزائر، فالشواطئ الجزائرية أصبحت في الآونة الأخيرة تتميز برداءة مياهها وكثرة انتشار النفايات بها، كما أن الاستغلال المفرط والفوضوي لرمال الشواطئ، اثر تأثير كبيرا على التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ، والصحراء الجزائرية التي تحتوي على تراث عالمي لا يستهان به، أصبح مهددا بالتشوه والإتلاف بعد الأضرار الطبيعية نتيجة الزوابع الرملية والأمطار الطوفانية، وكذلك الأضرار البشرية من خلال النهب والتشويه وغياب الرقابة الصارمة من طرف القائمين على القطاع .[62]

3- اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات تكاليف باهظة والإدارة البيروقراطية وإهمال دور القطاع الخاص مما ساهم في تدهور القطاع السياحي بشكل ملحوظ بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي[63]، وهو ما أدى إلى نقص الاستثمار في الهياكل السياحية القاعدية.

4- تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع.

5- إهمال مختلف البرامج التنموية الاقتصادية لقطاع السياحة واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وبدلا من ذلك الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.[64]

6- صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية.

7- تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية مما يؤدي الى عرقلة المستثمرين.

8- عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي للمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي

---

[62] خالد كواش،" أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة الدكتوراه** ،(جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2004، ص200

[63] صالح مفتاح، عتيقة وصاف، **مرجع سابق** ، ص11.

[64] **نفس المرجع** ، ص11.

9-صعوبة وتعدد الإجراءات المرافقة لطلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل وإعاقة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية

10- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والخدمات السياحية، والأنشطة السياحية الأخرى كالضرائب على الأرباح مما يؤدي الى رفع سعر الخدمات السياحية ومن ثم التأثير على القدرة التنافسية للمنتوج السياحي المحلي، والتأثير على ربحية المشاريع السياحية مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل.

11- عدم مواكبة العديد من القوانين خاصة المنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع الذي شهده القطاع السياحي على المستوى الدولي، مما يتطلب تعديل هذه القوانين وإعادة صياغتها بشكل يسمح بتطبيقها وتفعيلها لأجل تنمية القطاع السياحي.[65]

12- سوء التسيير الذي تعاني منه أغلب المؤسسات العاملة في قطاع السياحة الوطنية.

13- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي أثر سلبا على قطاع السياحة، لأن السائح يختار الوجهة السياحية التي توفر له كل أسباب الراحة والترفيه، فالسواح دائما بحاجة الى شبكة منظمة من المواصلات والاتصالات.

14- غلاء أسعار النقل في الجزائر، وخصوصا النقل الجوي فالأسعار المعروضة مثلا من شركة الخطوط الجوية الجزائرية تعتبر جد مرتفعة مقارنة بالأسعار المعروضة من طرف شركة أجنبية في دول أخرى.[66]

15- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة كالديوان الوطني للسياحة، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق وغيرها.

16- تدهور مستوى الخدمات السياحية بصفة عامة والخدمات الفندقية بصفة خاصة في الجزائر، فمستوى الخدمات المقدمة عموما لا ترقى الى أدنى مستوى.

---

[65]خالد كواش، **مرجع سابق**، ص185.

[66]حكيم شبوطي، **مرجع سابق**، ص90.

17- المحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري لا يتقبل فكرة خدمة الغير وهذا ما أثر على عملية استقبال السياح، وأضر بشكل رهيب على القطاع السياحي الوطني، لهذا لا بد أن تعمل الدولة على نشر ثقافة الوعي السياحي وثقافة التعامل مع الغير لمواطنيها وتحسيسهم بأهمية القطاع السياحي في تطوير البلد وهذا من خلال المجلات والكتيبات والحصص الاذاعية والتلفازية.....وغيرها.[67]

18- التصرفات التي لا ترقى إلى المستويات الحضرية من طرف مستخدمي المؤسسات السياحية في الجزائر، تؤدي إلى تنفير الزبون وتدفعه إلى الفرار من الجزائر بشكل كلي،وذلك لانخفاض مستوياتهم وقلة تكوينهم.

19- غياب تأطير الكوادر في المجال السياحي في المعاهد المتخصصة والجامعات.

20- تعقد الإجراءات الجمركية والإدارية، فالسائح القادم للجزائر يصطدم ببيروقراطية كبيرة بدءا من عملية الحصول على التأشيرة إلى إجراءات المرور في نقاط العبور المختلفة،سواءا في الموانئ والمطارات أو حتى الحدود البرية، ناهيك عن التعامل وبسلبية كبيرة من طرف الأعوان القائمين بذلك.

21- ضعف الجهاز المصرفي الوطني وانتشار السوق السوداء في التعامل مع العملة، فالزائر للجزائر سيحتار أين يقوم بعملية الصرف أي تحويل العملة، وهذا عكس تونس والمغرب ومصر ... وغيرها من البلدان التي تحتوي على صرافات قانونية وتعمل وفق أسعار الصرف الدولية، وهذا يؤدي الى صرف السائح وبالتالي ضعف ثقته بالجزائر، وهو ما يؤدي إلى عدم عودته.[68]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية السياحية في الجزائر.

- **أولا: الآثار الاقتصادية:**

[67] هواري معراج، محمد سليمان،" إجراءات السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 01، ص25،2014.

[68] **المرجع نفسه**، ص 26.

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا اعتبار أن تنمية القطاع السياحي تحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، كقطاع النقل والمواصلات، الاتصالات، والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المختلفة...وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر لصيقة بالقطاع السياحي، أي أن تطور وتنمية القطاع مرهون بمدى تطور القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في حل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ناهيك على أن القطاع السياحي يعتبر من القطاعات التي تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى داخل الحدود الجغرافية للدولة، سواء كان ذلك في إطار إشهار سياحي مباشر أو في إطار مشاريع مكملة للنشاط السياحي كما أن القطاع السياحي يساعد الدولة على تنمية المناطق النائية والمعزولة والتي تحتوي على مناطق سياحية وعلى العموم فإن القطاع السياحي يؤثر في الاقتصاد العام للدولة من خلال " زيادة الدخل القومي، تحسين مركز ميزان المدفوعات، تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، إضافة إلى أن القطاع السياحي يولد صادرات غير منظورة والتي تعتبر جزءا هاما من الدخل القومي".[69]

- وبالتالي فالآثار الاقتصادية للسياحة هي آثار كبيرة، وبصماتها ظاهرة وواضحة للعيان في تجارب الكثير من الدول، التي استثمرت طاقاتها وقدراتها القومية في المجال السياحي، هذه الدول وضعت أهداف اقتصادية تسعى إلى تحقيقها من خلال استثمارها في القطاع السياحي، ومن بين هذه الأهداف نذكر:

1- زيادة معدل النمو السياحي لتكثيف مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ودعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الدخل السياحي الإجمالي، زيادة مقبولة ترتفع سنة بعد أخرى، ويكون ذلك بزيادة عدد

[69] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**،الاردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص15.

الزيارات السياحية ورفع مستوى نوعية السائح وزيادة معدل اقامته ومعدل انفاقه اليومي عن طريق تنويع مكونات العرض السياحي.

2- رفع مستوى مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي، عن طريق زيادة الانفاق السياحي داخل الدولة.

3- المساهمة في التنمية الاقتصادية الإقليمية عن طريق خلق مختلف المجمعات السياحية المتكاملة.

4- زيادة فرص العمالة حتى تصل إلى مرحلة العمالة كاملة، وتنمية القوى البشرية عن طريق برامج التدريب المهني التخصصي في مختلف نواحي النشاط السياحي لضمان الكفاءة في الإنتاج.

5- العمل على تفادي الآثار الاقتصادية السلبية كزيادة حدة التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية مدروسة.[70]

- وبهذه الأسباب شهدت السياحة العالمية قفزات نوعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حتى أصبحت تقترب نحو الصدارة في القطاعات الاقتصادية في بناء الاقتصاد العالمي، ففي الوقت الذي كان عدد السياح في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي 25 مليون سائح، وكانت عوائد السياحة 05 مليار دولار، قفز عدد السواح عام 2006 إلى حوالي 842 مليون سائح وبلغت العائدات السياحية حوالي 800 مليار دولار.[71]
- وفي سنة 2009 انخفض العدد إلى 882 مليون سائح*، ليرتفع مرة أخرى إلى حوالي 940 مليون سائح العام 2010، وبلغت العائدات السياحية للسنوات 2008-2009-2010 على الترتيب 939 بليون دولار أمريكي، 851 بليون دولار أمريكي، 919 بليون دولار امريكي.[72]

---

[70] مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والامن** ،دمشق: دار مؤسسة أرسلان للطباعة ، 2009، ص148.

[71] عامر السياحي عيساني،" الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**(جامعة تلمسان ،كلية علوم التسيير، شعبة التسيير المؤسساتي)، 2010، ص32.

[72] Unwto .tourisme high lights..20 éditions page 04.

*انخفض عدد السياح في سنة 2009 الى 882 سائح بسبب الأزمة المالية العالمية، أزمة الرهن العقاري لعام 2009

- وبالنسبة للجزائر نلاحظ بأن التدفق الإجمالي للسياح شهد تحسنا ملحوظا من سنة لأخرى، وهذا اعتبارا من سنة 2000 حيث انتقل عدد السياح من 865984 سائح إلى 1911506 سائح خلال سنة 2009 وذلك بنسبة تطور سنوي تتراوح بين 18.18%.
- ويفسر هذا التطور في إجمالي عدد السياح نسبة التطور النسبية للسياح الأجانب، والسياح الجزائريين المقيمين بالخارج، والذي يشهد عددهما تطورا سنويا ملحوظا من سنة لأخرى، فمن خلال إحصائيات 2009 يتضح لنا بأن عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج، ويشكلون نسبة 66% من مجمل السياح، فيما يشكل السياح الأجانب النسبة الباقية والمقدرة ب 34%.[73]
- ولإبراز الاثار الاقتصادية للقطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري سيتم التركيز على ثلاثة عناصر أساسية وعي:

1- إيرادات السياحة في الجزائر:

إن الإيرادات السياحية في الجزائر تتكون من مجموع ما يتم إنفاقه من طرف السياح في الدولة السياحية المستقبلة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وإن المتتبع لوضعية الإيرادات السياحية للجزائر يلاحظ بأنها في تطور مستمر حيث أنها سجلت عام 2000 إيراد قدر ب 102 مليون دولار أمريكي، بعدما تراجع حجم الإيرادات في العام الموالي أي عام 2001 ليكون في حدود 100 مليون دولار أمريكي، وهذا رغم ارتفاع عدد السياح الوافدين للجزائر حيث قدر عددهم 901000 سائح مقابل 8666000 سائح العام 2000 وبعد ذلك أي اعتبار من سنة 2002 سجلت إيرادات السياحة في الجزائر نموا مطردا فانتقل حجم الإيرادات من 111 مليون دولار عام 2002 إلى 330 مليون دولار عام 2010 والجدول التالي يوضح تطور إيرادات الجزائر من القطاع السياحي للفترة 2000-2009.

[73] سليم العمراوي، "دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة 1995-2010"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية التسيير، 2011-2012، ص68-69.

- الجدول رقم(6-2) تطور إيرادات السياحة في الجزائر للفترة ما بين 2000-2009.

الوحدة: مليون دولار امريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الايراد السياحي	102	100	111	112	178	184	215	219	300	330
نسبة التطور %		1.96-	11	0.9	58.93	3.37	16.85	1.86	36.99	10

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

- والشكل رقم (4-2) يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة 2000-2009.

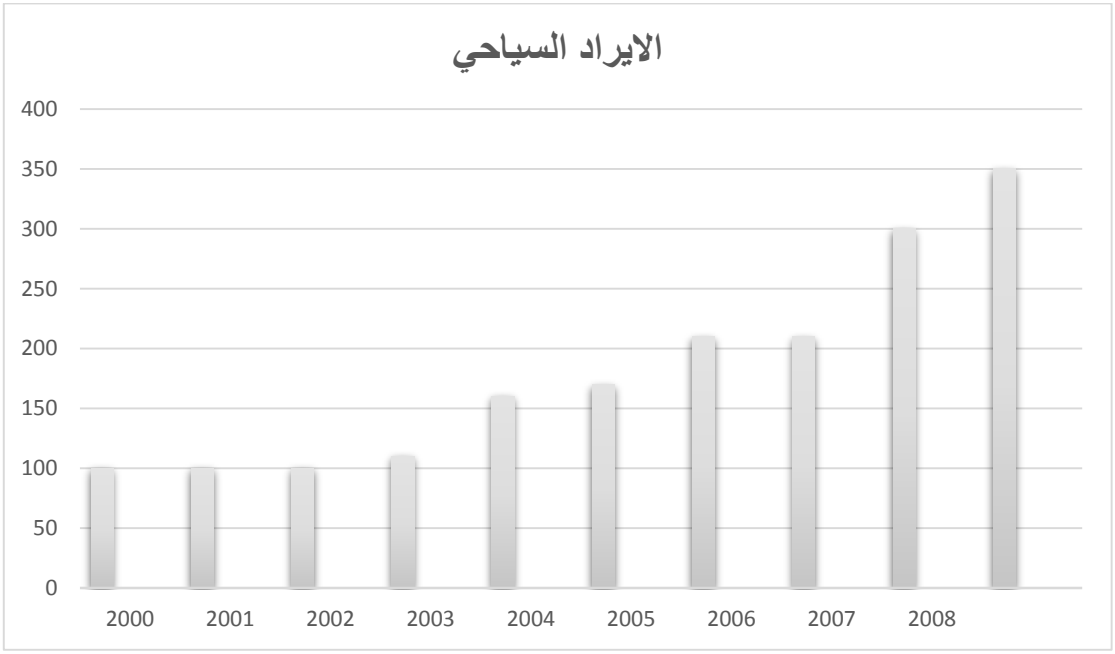

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (6-2)

انه من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتضح لنا بأن إيرادات الجزائر لم تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي عند نهاية عام 2008 و330 مليون دولار عند نهاية عام 2009، في حين أنه وفي نهاية عام 2008/ حققت كل من تونس والمغرب إيرادات قدرت ب 7.169 مليار دولار و2.953 مليار دولار على التوالي.

- وبالتالي نستنتج أن إيرادات الجزائر من إيرادات السياحة جد منخفضة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات السياحية التي تمتلكها الجزائر.
- هذه الأرقام لا بد من أن تدفع بالقائمين على القطاع السياحي الوطني إلى ضرورة العمل من أجل اللحاق على الأقل بجيراننا في المغرب الكبير

2- ميزان السياحة في الجزائر:

يتمثل ميزان السياحة في الفرق بين ما تم تحصيله من إيرادات في القطاع السياحي وما تم انفاقه من طرف المواطنين المقيمين داخل البد وخارج بلدهم في المجال السياحي، كذلك وبعبارة أخرى ميزان السياحة "هو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة، مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج – المواطنين خارج بلدانهم".[74]

والجدول التالي يوضح ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

الجدول رقم(7-2) رصيد ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيراد	102	100	111	112	178	184	215	219	300	330

[74]صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص ص147 149.

السياحي										
النفقات السياحية	193	194	248	255	341	370	381	377	394	470
رصيد ميزان السياحة	-91	-94	-137	-163	-186	-166	-158	-94		-140

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

- نلاحظ من خلال الجدول بأن رصيد ميزان السياحة في الجزائر يسجل عجزا دائما من الفترة 2000-2009، وأن الشيء الملاحظ هو أن هذا العجز في ارتفاع مستمر ليكون عند أقصاه سنة 2005 بعجز وصل الى 186 مليون دولار، إن هذا العجز في الميزان السياحي الوطني يرجع الى أسباب كثيرة مجتمعة ومن بينها:

1- ارتفاع عدد السياح الجزائريين إلى الخارج والذي وصل عددهم الى 1677000 سائح عام 2009[75]

2- قلة إقبال السياح الأجانب على المنتوج السياحي المحلي

- هروب الجزائريين إلى الخارج لقضاء عطلهم وعزوف الأجانب على المجيء إلى الجزائر يعزى إلى:

- ضعف المتوج السياحي الوطني وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بذلك الأجانب، وهذا بسبب غياب سياسة تسويقية فعالة للمنتوج السياحي الوطني.
- تردي وضعية الخدمات المقدمة للسائح مما يؤدي إلى هروبه.
- سوء تسيير المرافق السياحية خاصة العمومية منها وانتشار ثقافة "شيء البايلك" بين عمالها.
- ضعف المستوى التكويني للعمال في قطاع السياحة الوطني.

[75] سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص68.

- ضعف طاقات الاستقبال الوطنية.

وهو ما جعل نصيب الزائر من التدفقات السياحية العالمية لا يتجاوز نسبة 0.22% من مجمل عدد السياح الدوليين في العالم خلال الفترة 2000-2009 والجدول رقم(8-2) يوضح نصيب الجزائر من تدفقات السياحة الدولية في العالم للفترة 200-2009

الجدول رقم(8-2): نصيب الجزائر من تدفقات السياحة الدولية في العالم للفترة 200-2009.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السياح	687	686.7	707	694.6	675.1	806.8	864	901	920	880
عدد السياح الدوليين في الجزائر	0.87	0.90	0.99	1.17	1.23	1.44	1.64	1.74	1.77	1.91
نصيب الجزائر%	0.13	0.13	0.14	0.17	0.16	0.18	0.19	0.19	0.19	0.22

المصدر: سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة(1995-2010) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية التسيير، 2011-2012، ص81.

3- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر مساهمة القطاع السياحي في التج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور القطاع السياحي في البلد، حيث تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمي إلى المتوسط مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يصل إلى حدود الـ 10%، [76]أما في الجزائر فنسبته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة للغاية والجدول رقم(9-2) يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 200-2009.

[76]عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص245.

- **الجدول رقم(9-2) يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 200-2009.**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	54790.05	55180.99	57053.03	68018.60	85013.94
مساهم القطاع السياحي في الناتج الإجمالي %	0.18	0.18	0.19	0.16	0.20
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	102339.10	117169.32	135803.55	170989.26	138119.14
مساهم القطاع السياح في الناتج المحلي الإجمالي	0.17	0.18	0.16	0.17	0.23

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على قاعدة البيانات للبنك الدولي لسنة 2012.

- تم حسب النسب اعتمادا على الجدول رقم (9-2) تطور إيرادات السياحة في الجزائر في الفترة 200-2009

يتضح لنا من الجدول بأن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون منعدمة فهي تتراوح بين 0.16% و0.23% كأقصى حد، والذي كان سنة 2009، إن هذا الانخفاض في مساهمة قطاع استراتيجي كالقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع أساسا إلى اهمال هذا القطاع من طرف السلطات في الجزائر، فهذا القطاع لم يكن ضمن أولويات التنمية الاقتصادية المنشودة إضافة إلى أن الأزمة الأمنية التي ضربت الجزائر خلال فترة التسعينيات والتي بقيت آثارها إلى غاية يومنا هذا.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

لم يكن مسؤولو السياحة ولا علماؤها وخبراؤها يهتمون إلا بتحليل الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على التنمية السياحية، إلا أنه ومنذ حوالي عشرين عاما بدأ هؤلاء يولون اهتماماتهم لتحليل الآثار الاجتماعية، المترتبة عن الفعل السياحي،[77] وقد تبين أن للسياحة آثار اجتماعية كبيرة على المجتمعات بمختلف أحجامها ومكوناتها الدينية والثقافية والأيديولوجية.

إن الفعل السياحي أو ممارسة السياحة تدفع بالناس للانتقال عبر حدود الدول، وهم ذوي لغات وثقافات مختلفة وبيئات متباينة ولديهم دوافع متفاوتة للسفر ويدينون بمبادئ وعادات واتجاهات اجتماعية ونفسية تختلف من دولة إلى أخرى، بل تختلف من شخص لآخر، فضلا عن خضوعهم لتقاليد ممتدة من دياناتهم ومن طرف حياتهم، يجعل من الاختلاط بينهم وبين شعوب الدول المتنقلة أرض خصبة لنمو أكبر قدر ممكن من الاحتكاك الحضاري والاجتماعي والنفسي بين الناس،[78]

– وبالتالي فالسياحة تساهم في تكوين شخصية الإنسان وتعرفه على مختلف الثقافات السائدة في المجتمعات المختلفة ومنه تساهم في التكويم الفكري والعقلي السليم للفرد، حتى أننا في حياتنا اليومية أصبحنا نلاحظ فروقا جهوية بين الأفراد والمجتمع خاصة عند اللذين يعتادون السفر والسياحة وأفراد

[77] أحمد فوزي مولوخية، التنمية السياحية. الاسكندرية: دار الفكر العربي، 2007، ص137.

[78] أحمد فوزي مولوخية، التنمية السياحية، مرجع سبق ذكره، ص147.

المجتمع المنطوين على انفسهم، وبهذا أصبحت السياحة من الأمور الضرورية والأساسية وخصوصا في دول العالم المتقدم وبدرجة أقل دول العالم الثالث الذي يبقى التفضيل الأول لهم هو الطعام والشراب والملبس والمسكن والسيارة...وغيرها، إنه وضمن إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية طرح السؤال التالي:

- **ماذا تعني الحياة الجيدة لك؟**
- فكانت 60% من نتائج الاستطلاع ملخصة في كلمة السفر أو السياحة، وبعدها حب امتلاك الدار في المرحلة الثانية، وكانت نفس الأجوبة في أوروبا.

إن اتجاه المواطنين نحو السياحة يوفر لهم معلومات ثقافية عالية ومعلومات عامة يتيح بموجبها تفكير الإنسان واتجاهه يسير نحو الأحسن والأفضل، نحو تحسين العمل وتطوير الخدمات وتحسين البنية التحتية وتطوير التعليم والتدريب ... الخ.

إن السائح وعند زيارته لبلد معين خاصة إذا كان هذا البلد من البلدان المتقدمة سياحيا أكيد أنه سيغير من طريقته في الحياة، والنظرة لمتطلباتها وكذلك تغيير طريقة المعيشة والتي بالتأكيد ستكون نحو الأفضل.[79]

كما أنه للنشاط السياحي تأثير مباشر على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة، إذ يؤدي النشاط السياحي إلى زيادة دخول بعض فئات المجتمع والتي ترتبط نشاطاتها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي بهذه الفئات[80]، مثل الناشطون في مجال الصناعات التقليدية والناشطون في قطاع النقل .... وغيرها

المطلب الثالث: استراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر.

---

[79]ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، عمان، الأردن، 2008، ص39-40.

[80]صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة، دراسة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2004-2005، ص106.

يشكل القطاع السياحي في الكثير من الدول المصدر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما يساهم به القطاع في تكوين الثروة، وتوليد الدخل المستدام، ولكن هذا القطاع في الجزائر لم يلقى العناية اللازمة منذ الاستقلال، وبالتالي مساهمته محدودة في الاقتصاد الوطني كما تعرضنا لذلك سابقا ولكن اليوم تحاول الجزائر إعطاء بعد جديد للقطاع السياحيّ في حدود ما يحتويه من إمكانات، وهذا بعد إدراكها بأن الاقتصاد السياحي هو الأنسب للجزائر ليكون بديلا للموارد الناضبة المتمثلة في الثروة النفطية.

إن الجزائر اليوم تعمل أكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية، والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية في العالم، مثلما فعله جيراننا التونسيين والمغاربة، وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي، خاصة وأن القطاع السياحي الوطني يملك في جعبته قدرا ما يجعله قادرا على تحقيق اكثر حتى من الأهداف المنتظرة.

ولتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق عام 2025 (. SDAT 2025 س. ت. ت. م) ، وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب الأخير في دراستنا هذه.

- **أولا: تعريف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية:**

المخطط التوجيهي للهيئة السياحية: (م . ت . ت . ن . س SDAT 2025)

هو مخطط تم اعداده بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427 هجري الموافق ل 9 جويلية 2006، يحدد إجراءات تشغيل وتكوين للجنة المركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية للتنمية السياحية،[81] وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لآفاق

[81] JOURNAL OFFICIAL DE LA R2PUBLIQUE ALGERIENNE DE MOCRAIIQUE ETPOPULAIRE N 65 DU DIMANCHE 22 NOVAMBER 1427 CORRESPONDONT OU 15 OCTOBRE 2006.PAGE 25.

2025، والذي تقرر إعداده وتحديد عالمه للقانون رقم 1 الى 2 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة.

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير، المتوسط، والطويل والذي يصل حتى آفاق 2025، وهذا في إطار التنمية المستدامة.[82]

ان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة SDAT 2025 هو عبارة عن تتويج ناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، وبالتالي فهو نتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين منهم والخواص، على امتداد الندوات الجهوية والخلاصات التي توصلت اليها، وبالتالي فالمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة هو أداة تترجم إرادة الدولة على تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الارتقاء بها لدرجة الامتياز في المنطقةالأورومتوسطية، وبالتالي فهذا المخطط يقدم توجيهات استراتيجية للهيئة السياسية وفي اطار التنمية المستدامة لمجمل انحاء البلاد .[83]

ثانيا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (م. ت. ت. ن. س SDAT 2025)

1- الأهداف العامة:

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في خمسة أهداف رئيسية وهي:

1- جعل السياحة احدى محركات النمو الاقتصادي:

وهذا من خلال تنمية القطاع السياحي ليكون كقطاع بديل للمحروقات، عن طريق المساهمة في تحسين التوازنات الكبرة كميزان المدفوعات والميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي...الخ،

[82] حياة بن سماعين، زيادي حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص07.

[83] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الأقاليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص4.

إضافة الى إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة سياحية بامتياز ومنارة في حوض البحر المتوسط، وهذا قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.[84]

2- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء، الاشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، الصناعة التقليدية):

وهذا من خلال النظر الى السياحة في اطار مقاربة مقارنة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين والأجانب)، إضافة الى الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى واحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في اطار (م . ت. ت. ن. س SDAT 2025)

3- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة:

وهذا باعتبار أنه هناك "أثر متبادل بين السياحة والبيئة الصالحة من اهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها، كما أن تدهور البيئة وتلوثها يؤدي الى تدهور النشاط السياحي."[85]

4- تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري:

وهذا باعتبار أن استراتيجيات التنمية السياحية الدائمة، هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

5- التحسين الدائم لصورة الجزائر:

[84] المرجع نفسه، ص22-23.
[85] أحمد فوزي مولوخية، مرجع سابق الذكر، ص123.

وهذا من خلال احداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائرية بصفة خاصة، ضمن آفاق جعل منها سوق هامة وليست ثانوية تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

- والشكل التالي يوضح الأهداف الخمسة لـ (م . ت. ت. ن. س SDAT 2025)

الشكل رقم (5-2) الأهداف الخمسة لـ (م. ت. ت. ن. س SDAT 2025)

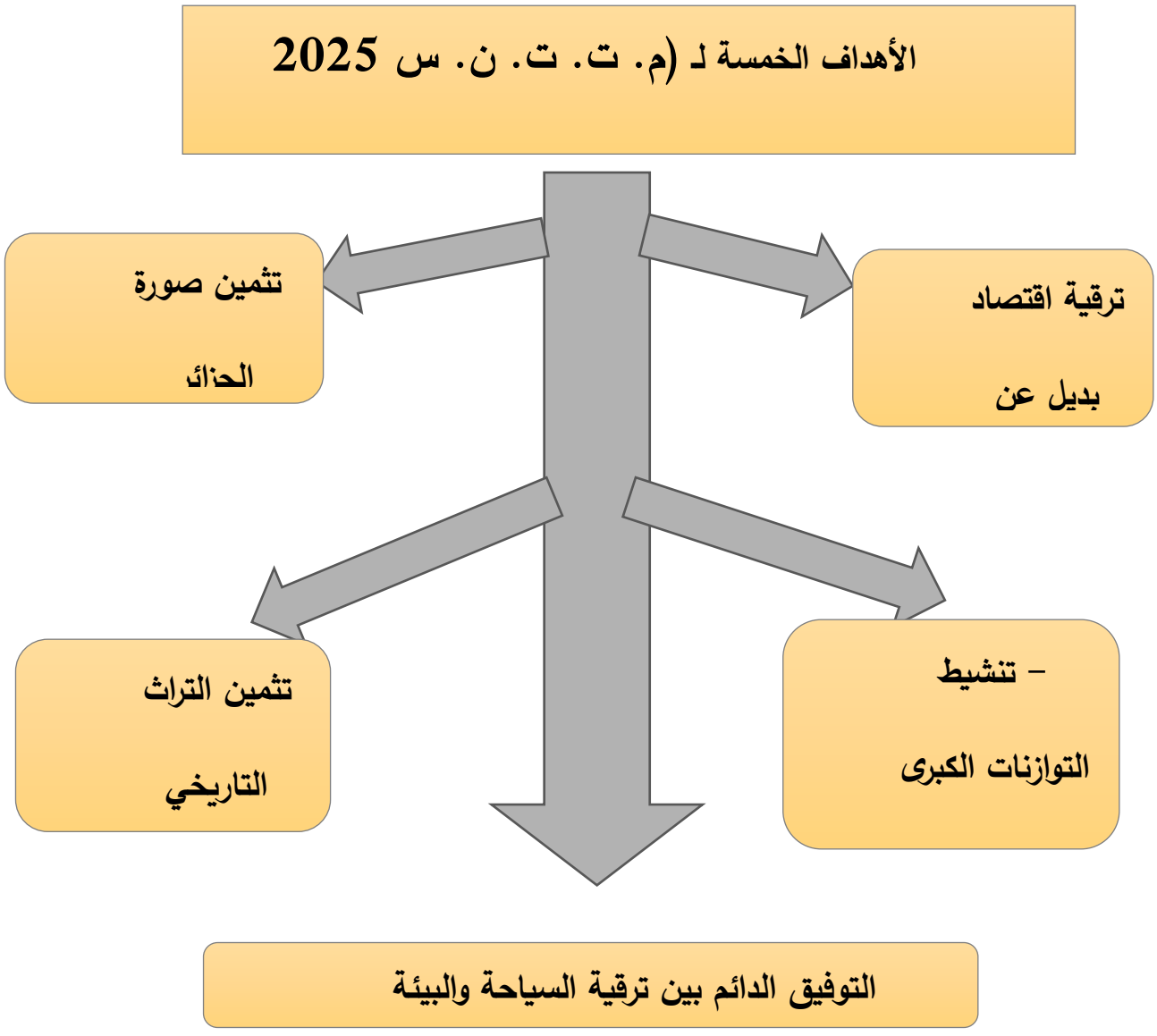

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(م. ت. ت. ن. س SDAT 2025) تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحة، جانفي 2008، ص24.

ثالثا: الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015.

وتتمثل اهم الأهداف المادية في هذه المرحلة فيما يلي:[86]

- في سنة 2015 تهدف الجزائر الى استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس الجيزان فهي تحتاج الى 75 ألف سرير إضافي من النوعية الجيدة.
- تهدف ذات الأولوية الى تحقيق نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40 ألف سرير بمقياس دولي منها 30 ألف من الطراز الرفيع في المدى القصير، و10 الف سرير إضافي في المدى المتوسط.
- يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الى خلق 400 ألف منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر و91600 مقعد بيداغوجي.

3-الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015

- يقدر الاستثمار العمومي والخاص، والضروري بين 2008-2015 بـ 2.5 مليار دولار امريكي ويمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص، المادي وغير المالي (الهياكل الطبيعية، الاتصال) ب، 60 إلف دولار أمريكي لكل سرير، يوضع بكل ترتيباته، 55 الف دولار امريكي في استثمارات مادية، و5 الاف دولار امريكي في استثمارات غير مادية.
- ومن اجل توفير 40 إلف سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبع للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار وعلى مدى 7 سنوات(آفاق 2025) أي 350 مليون دولار امريكي سنويا، بالنسبة للأقطاب السياحية السبع للاختيار سيكون هناك جهد صافي يبلغ 1 مليار دولار امريكي لكل

[86]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**م. ت. ت. ن. س SDAT 2025**) تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحة، جانفي 2008،ص17

باقي البلاد يمكن توظيفه بإزالة العجز البنيوي الحالي، والجدول رقم (10-2) يبين خطة الاعمال بالأرقام (مضاعفة قدرات الجزائر مرتين .

- الجدول رقم (10-2) يبين خطة الإعمال بالأرقام لسنة2015

	2015
عدد السواح (مليون)	2.5
عدد الاسرة	159869 سرير
المساهمات في اناتج المحلي الخام%	3
الإيرادات (مليون دولار)	2000/1500
منصب شغل مباشر وغير مباشر	400.000
تكوين المقاعد البيداغوجية	142800

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**م. ت. ن. س SDAT 2025**) تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحة , الكتاب الثاني، المخطط الاستراتيجي، الحركات الخمس وبرنامج الإعمال السياحية ذات الأولوية جانفي 2008،ص18.

- نلاحظ من خلال الجدول بأن الجزائر تسعى لأن يصل عدد السواح في سنة 2015 إلى 2.5 مليون سائح، ويبلغ عدد الاسرة الإجمالي 159869 سرير أي بزيادة 75000 سرير فخم إضافي، خلال هذه الفترة، كما يتوقع ان تصل نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام الة حدود 3% كما ان القائمين عل القطاع

السياحي الوطني يسعون الى مضاعفة إيرادات القطاع بحوالي 9 الى 7 مرات عن قيمتها في سنة 2007، حيث يتوقع ان تتراوح قيمة هذه الإيرادات بين 1500 الى 2000 مليون دولار، كما يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الى رفع نسبة العاملين بالقطاع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة الى الضعف ليصل اجمالي المشتغلين بالقطاع الى 400.000 عامل، كما أنه ومن خلال الجدول رقم (10-2) نلاحظ بأن المخطط[87] يركز أيضا على الجانب التكويني، حيث سيتم رفع المقاعد البيداغوجية في 2015 الى 142800 مقعد بيداغوجي، وهذا بهدف تكوين اطارا في السياحة لرفع مستوى الخدمات وجعلها اكثر تنافسية، كل هذا يعني بأن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو مخطط طموح للغاية، ويحتاج فقط للتنفيذ المحكم.

3-المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى 2008-2015.

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، فمن الجاري إنجازه او ما هو محل دراسات وعرض مقدم ومن أهم المشاريع:

1- فنادق السلسلة HOTEL DE CHINA وهنا يقدر عدد الاسرة ومن كل نوع من بـ: 29386 سرير.

2- انجاز قرية سياحية متميزة (VTE) وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني(قائمة القرى السياحية ضمن الملاحق).

[87]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص17.

3- كما سيتم انجاز عدد من الحضائر البيئية والسياحية (حديقة بعنابة، حديقة بقسنطينة، حديقة بالعاصمة، حديقة بوهران، حدائق الواحات بالجنوب الجزائري).

4- انجاز مراكز العلاج والصحة والرفاهية (حمام قرقور، حمام ملون، الشريعة).

- كما أنه وخلال هذه المرحلة سيتم إطلاق 80 مشروع سياحي و 6 اقطاب سياحية من اصل 7 اقطاب يضمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025.

المبحث الثالث: آثار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المحروقات على الاقتصاد الجزائري

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يعول عليها في التنمية خاصة النامية منها، وذلك نظرا لما يساهم به في انشاء الثروة، ورفع الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات والمساهمة في التشغيل...الخ.

وبالنسبة للجزائر فقط سعينا من خلال هذا المبحث الى تبيان دور هذا القطاع في تنمية الاقتصاد باعتباره بديل من بدائل الاقتصاد الجزائري من خلال المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها**
- **المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغرة في الجزائر**

المطلب الثالث: تقييم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ظهر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، حيث يعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجيهات والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث تعتبر هذه الدول والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية، ويعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة تتجلى بوضوح في الدول النامية حيث ما زال يثير جدلا كبير بين المهتمين بأمر هذه الصناعات ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة ارتأينا ادراج تعريف الاتحاد الأوروبي كمثال للدول المتقدمة وتعريف الجزائر مثلا للدول النامية.

1- تعريف معتمد في الاتحاد الأوروبي:

لقد عمد الاتحاد الأوروبي الى إيجاد تعريف موحد، داخل المجموعة الأوروبية وجود أثر من أمر شأنه أن يخشى نوع من عدم الاتساق بالإضافة الى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة متخذا في التعريف المعايير التالية:

- عدد العمال، رقم الاعمال، الاستقلالية، المؤسسة، وذلك سنة 1996.

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:[88]

- الجدول رقم(11-2) تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الاعمال	الحد الأقصى للميزانية
المصغرة	9	ـــــ	ـــــ
الصغيرة	49	7 مليون اورو	5 مليون اورو
المتوسطة	249	40 مليون اورو	27 مليون اورو

التعريف المعتمد في الجزائر: ان التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/1 المؤرخ في 2001-12-12 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعرف المؤسسات الغيرة والمتوسطة على أنها: مؤسسة انتاج سلع او خدمات او كلاهما، وتشغل من 1 الى 250 شخص لا يتجاوز رقم اعمالها ملياري دينار جزائري ولا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية ويصنفها كما هو موضح في الجدول.

[88] رابح خوني، رقية حسان. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات تمويلها** . مصر: اتراك للطباعة والنشر ،2008، ص32.

الجدول رقم (12-2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة	المستخدمون	رقم الاعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 الى 9	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون
صغيرة	من 10 الى 49	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
متوسطة	من 50 الى 250	من 200 مليون الى 2مليار	من 100 مليون الى 500 مليون دينار

المصدر: بغداد بنين عبد الحق بوقفة (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل)، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق ونظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، 2013، ص04.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية:

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمؤشر عدد العاملين (أي انها تستخدم عدد محدود لا يفوق 250 عامل وموظف)
- تمارس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نشاطا واحدا وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات المؤسسة.
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأداء الرجل الواحد بحيث يقوم المدير المالك مع عدد قليل من الموظفين بوظائف الإنتاج، التمويل، الاشتراء، البيع والاتصالات الشخصية.

- تتميز منتجاتها بضيق السوق المحلي الذي تعرض فيها أحيانا، وقد يكون سوقا إقليميا يتطلب تصنيع منتجات درجة عالية من الخبرة والمهارة تتميز بانخفاض تكاليف النقل وصعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك الخاصة، في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي.
- قدرة محدودة على الإنتاج والتخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق.[89]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة او النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما يقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سنتطرق لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعدها الى المعوقات التي تعترض هذه الأخيرة.[90]

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة، خاصة في عصر العولمة والرأسمالية تعتمد على نظام السوق الا انها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات

---

[89]نبيل جواد إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة GETION DE PME لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع ، 1428 هـ، 2007 م. ص 86.

[90]عبد الستار عبد الجبار موسى." دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي" للعلوم الاقتصادية، (العدد 2012)، ص01.

الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت أحد اهم روافد العلمية والاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص.[91]

بل ان بعض الدارسين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد أن شهد انتشار واسعا في مختلف ارجاء العالم في السنوات الأخيرة، وأصبحت تشكل نسب كبيرة من الاقتصاد الوطني.

حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة، والاقتصاد الجزائري خاصة، ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية والقانونية التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول الى المعدلات الاقتصادية للمستويات المعيشية، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، ويبرز دورها فيما يلي:

1- المساهمة في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال.

2- قيامها بدور الصناعات المغذية للصناعات الكبرى وذلك لكونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها.

3- وسيلة للاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت خامات غير مستثمرة او سلع نصف مصنعة مما يساعد على الانتاج[92]

4- تنمية الصادرات وذلك من خلال توفير السلع قادرة على المنافسة او تحل محل السلع المستوردة

5- تخفيض كلفة العمل

---

[91] هايل عبد المولى طشطوش. المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية. عمان : دار الحامل للنشر والتوزيع .2012، ص63.

[92] الأخضر بن عمر، علي بن لموش مداخلة بعنوان: **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع واوقات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الجزائر، جامعة الوادي، ص47

6- استخدام الموارد المحلية: لاسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع.

7- دعم المشاركة الوطنية بتنمية الاقتصاد

8- خلق فرص عمل.

9- رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تدعيم دور الصناعات الريفية كالنسيج والملابس المطرزة.

10- تنمية المواهب والابتكارات

11- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

12- توفير الامن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد.[93]

ثانيا: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية لتطويره الا ان هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته هذه المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية، وفي تكوين الناتج الخام، الا انها لم تحضي بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وهي كالاتي:

1- العوائق الجزائرية (الإدارية والقانونية)

يتسم المخطط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين وعدم احترام النصوص مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للتصدي للمظاهر السلبية كالبيروقراطية الإدارية.[94]

[93] لخضر بن عمر، مرجع سابق، ص7.

2- الائتمان:

حيث تواجه هذه المؤسسات صعوبات مالية في مجال التمويل وذلك بسبب:

- البحث عن الاستقلالية.
- ضعف تكليف المنظومة المالية الحلية مع متطلبات المحيط والفضاء.
- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأمد
- المركزية في منح القروض والتمركز في منح المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى العاصمة الجزائر
- غياب الشفافية
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان.[95]

3- العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، والحول على عقد الملكية، او عقد الايجار يعد أساسا للحصول على التراخيص الأخرى المكملة وهذا بسبب تبعيته للوكالات العقارية التي عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم.[96]

4- التكنولوجيا:

من العوائق التي تواجه هذه المؤسسات أيضا مسألة الحصول على التكنولوجيا وذلك لقلة مواردها المالية وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى.

---

[94]سليمان ناصر، عواطف محسن." **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنوي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، الملتقى الدولي الأول حول تقييد الاستراتيجيات والسياسيات الجزائرية الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات . جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية بالجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014.

[95]غياط شريف، بوقموم محمد." **التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الدول العربية، تحت اشراف مخبر العولمة والاقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص112.

[96]صالح صالحي . أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 03، 2004) ص40-41.

5- **الصعوبات المرتبطة بالجباية**

6- **الصعوبات الجمركية:**

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ او الحاويات لعدة شهور وهذا ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات.[97]

المطلب الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والامكانيات التي يتمتع بها هذا اليوم من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي يؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة المساهمة وتحقيق القيمة المضافة، بالإضافة الى الدور الكبير الذي تؤديه في ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية.

- أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

ان دور قطاع المؤسسات الصغيرة لا يقتصر على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة وانما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

1- مساهمة المؤسسات الغيرة والمتوسطة الخام خارج قطاع المحروقات:

باعتبار إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر وهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس.

[97] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص41.

ويوضح الجدول التالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة بين 2004-2011[98]

جدول رقم(13-2) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004-2011 الوحدة مليار دينار جزائري

	2005		2006		2007	
	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة
	21.8	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20
	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80
	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100

الطابع القانوني	2008		2009		
نسبة القطاع العام في الناتج الخام	النسبة	%	النسبة	%	النسبة
	749.86	19.20	760.92	17.55	16.80
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	3574.07	28.45	4162.02	83.59	581.68
المجموع	4334.99	100	4978.82	100	509.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

[98]صالح صالحي، أساليب التنمية للمشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص41

1- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de lartistisant bulletin d'information statistique n 12. Inducteur .2007..p46

2- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de lartistisant bulletin d'information statistique n 14. Inducteur 2008.p51.

3- Bulletin d'information statistique de la PME 2012 n 22. 2013. Op cit .p12.

- من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 الى ان بلغت قيمته ى6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011، كما اتضح لنا أيضا ان مساهمة القطاع الخاص، (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر) وهذا ما يفسر أن الجزائر تسير نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار، اما العام وعلى عكس القطاع الخاص فنجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج الخام في تراجع وذلك بنسبة 21.8 بالمائة سنة 2004 الى 15.23 بالمائة سنة 2011 ويعود هذا التراجع الى عدم قدرة هذا القطاع على مباشرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، تحت واقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد.
- الشكل رقم (6-2) تطور ناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات من 2004-2011

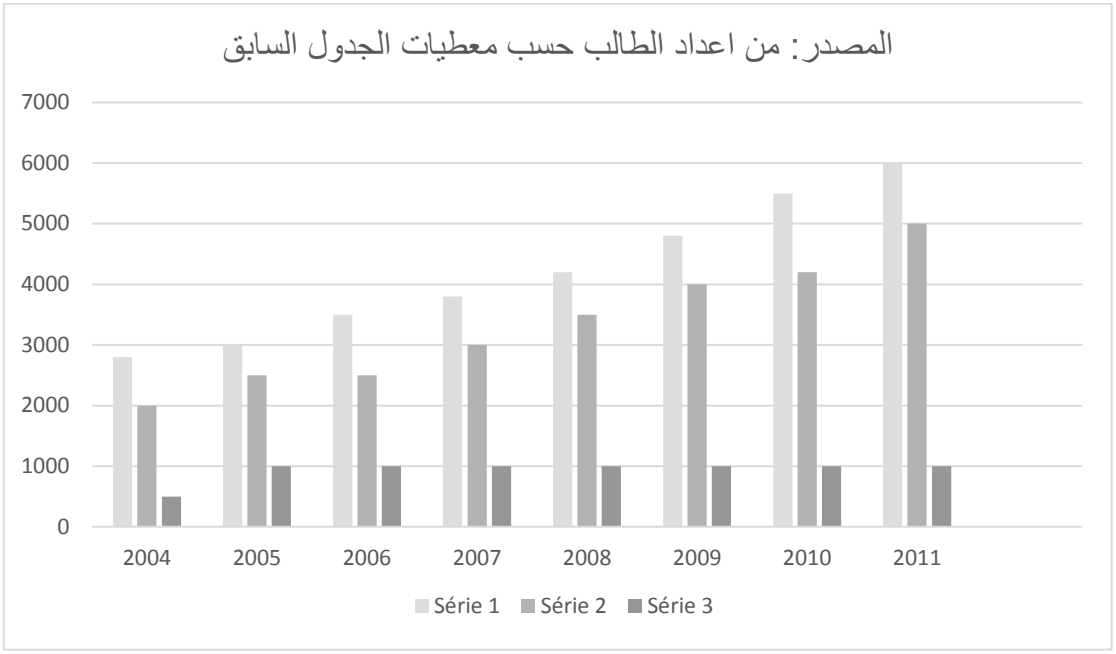

المجموع القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطاتها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآداة للتنمية الاقتصادية.

ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم اعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب القطاع الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي ينتمي اليه ويمكن توضيح هذه المساهمة في الجدول التالي.

الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	5578	5779.	6396.	7040.	7111.	9236.	1015.	1173.

	7 2	6 3	1 9	7 5		19	71
البناء والاشغال العمومية	5 0 5. 4 2	6 1 0. 0 7	7 3 2. 7 1	8 6 9. 9 9	10 00 . 05	10 71 . 75	12 62 . 57
النقل والمواصلات	5 9 7. 7 8	7 6 5. 2 3	8 3 0. 0 7	8 6 3. 5 7	91 4. 63	98 8. 03	10 49 . 77
خدماتالمؤسسة	5 7. 2 3	6 2. 3 6	7 1. 7 1	8 5. 0 4	98 . 58	12 2. 37	13 7. 59
الفندقة والاطعام	6 9. 6 2	7 4. 8 5	8 0. 8 5	9 1. 1 8	10 5. 45	11 4. 39	12 1. 43
الصناعة الغذائية	1 2 6. 4 8	1 3 4. 9	1 5 2. 0 3	1 6 4. 1 6	18 7. 55	19 7. 53	23 . 84
صناعة الجلود والاحذية	2. 7 2	2. 5 5	2. 3 8	2. 5 3	2. 55	2. 59	2. 60
التجارة والتوزيع	6 6 8. 1 3	7 1 7. 9 6	8 3 3	1 0 0 3. 2	11 51 . 62	12 79 . 47	14 44 . 63

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

4- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات والإحصائيات، نشرية المعلومات الأخصائية المؤسسات الصغير والمتوسطة لعام 2012. رقم 22، افريل، 2013، ص44.

5- مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة تطور القطاع(2003-2008) ص 19.

6- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de lartistisant bulletin d'information statistique n 16. Inducteur 2009.p57.

- نلاحظ في الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة او عامة وهي في تزايد من سنة الى أخرى، وذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة والاشغال العمومية، النقل المواصلات، الصناعة الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والاطعام وخدمات المؤسسات من خلال كل ما سبق ذكره يتضح ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة تلك التي في القطاع الخاص.

- **ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في ترقية الصادرات**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة فزيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في الميزان المدفوعات بل انها ساهمت في احاث فائض في ميزان المدفوعات في كثير من الدول.

كما انها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي من المنتجات الاستهلاكية خاصة الغذائية، وتحتل الجزائر رتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية.[99]

خلاصة

تولي الجزائر كغيرها من الدول اهتماما واسعا لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة لديها ومن أجل ذلك أنشأ العديد من الهيئات والمراكز التي تعني بذلك، وبالرغم من إنتاجها للطاقة من هذه المصادر يبقى دون مستوى التطلعات والإمكانات بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والإمكانات الطبيعية، حيث يزخر فضاؤها بأكثر ما تجود به أرضها حيث أن واقعها لا يزال قيد البحث والتطوير فهي سوى نسبة ضئيلة من مجمل حاجياتها الطاقوية، إلا أنها تسعى إلى وضع هذه المصادر في خدمة التنمية.

- كما توصلنا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للاستثمار، يمكن للجزائر من خلاله أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، خاصة وان الجزائر تمتلك كل المؤهلات التي تجعل من هذا القطاع قطاعا ناجحا.

[99]سليمان ناصر، عواطف محسن." **قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات المعوقات والحلول**"، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسيات الجزائر الاقتصادية، استقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر. جامعة المسيلة، الجزائر بالتعاون مع مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادي، ص09.

وفي الأخير خلصنا إلى أهم الصعوبات المواجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض الحلول المتخذة في سبيل مواجهتها والنهوض بهذا القطاع كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث:

تمهيد:

يلعب القطاع الزراعي دورا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة في هذا القطاع فمنذ الثمانينات والقطاع الزراعي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عمل ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والإستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات

اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الثاني :مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع.

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

نتيجة لأغلب السياسات المتعاقبة التي لم تولي العناية اللازمة للقطاع الزراعي فقد تراجع دور هذا القطاع في مدى مساهمته في التنمية وتدنت أهميته ليهجره أغلب الطموحين فتنخفض إنتاجيته إلى درجة كبيرة وسوف تستمر هذه الوضعية أو تتفاقم أكثر ما لم يتم تدارك ذلك حيث يتطلب الأمر

تثمين جهود عمال القطاع الزراعي وتشجيع كل المبادرات البناءة سواء الفردية أو المؤسسية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي لكي يؤدي دوره الحقيقي وضمن هذا البحث نتطرق للمطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر.

المطلب الثالث: الاستراتجي التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، ولهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا رسم خطط وسياسات عملية من اجل تحقيق التوازن والأمن الغذائي في الوطن وتتبع أهمية القطاع من خلال ما يلي:

- يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني.[100]
- تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة كثيفة، لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشتغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع[101]، وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف فئة الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتسم به هذا القطاع وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، ومن هنا نجد أن اغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتين يتأثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع.[102]
- للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن لصناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة.[4]
- يساهم القطاع الزراعي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وهذا ما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة.[5] والتي تدخل الدولة في تحقيق القطاع الزراعي فائضا وتؤدي هذه العملة دور تمويلي في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي المقابل فان هذا سيؤدي إلى تقليل الواردات الغذائية خصوصا إذا كان هذا القطاع مزدهر ويحقق الاكتفاء الذاتي في الوطن.

---

[100] _ صقر احمد صقر. التنمية الاقتصادية: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2004 ص571.

[101] _ حفيظ صواليلي. أزمة عامة في الجزائر. مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائرية، على الموقع الالكتروني www.elkhabar.com تاريخ الاطلاع 03-01-2014.

[102] _ عمر جنية، مديحة بخوش." **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**". ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة مسيلة، يومي 15و 16 نوفمبر 2011،ص 4.

[4] _ علي جذوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي . الاردن_: دار زهران للنشر . الأردن، 2010،ص 29.

[5] _ علي جذوع الشرفات، مرجع سابق ص28.

- كما يساهم القطاع الزراعي في دعم قطاع النقل والمواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الزراعية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها وبيعها، مما يؤدي إلى ازدهار قطاع النقل وتطوره.
- إن الاهتمام بقطاع النقل في الجزائر من شأنه المساهمة بفعالية في توفير الموارد الغذائية اللازمة للسكان وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي المقابل فان إهمال القطاع يؤدي إلى المجاعة ويهدد آفاق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن وهذا ما يزيد حدة الفقر وتفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.[1]

ويجب على القطاع الزراعي في الدولة أن يلعب دورا مهما في متابعة الطلب على المنتجات الزراعية وملاحظة كل التغيرات التي تطرأ عليها من ناحية المكونات أو الحجم، وهناك عنصران يحددان التغيير في طلب المنتجات الزراعية وهما:

***الاستهلاك الإجمالي:** حيث يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لان هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.

***الدخل المتوسط للفرد:** حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة الطلب الغذائي بناءا على الميل الحدي للاستهلاك ذلك لان الزيادة يوجه جزءا منها إلى المواد الغذائية.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر لذا حاولت الجزائر تبني سياسات زراعية منذ الاستقلال، صاغت من خلالها العديد من الإصلاحات، حيث يمكن تعريف السياسة

[1] _ نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة، ولاية تيارت". مذكرة الماجستير .جامعة تلمسان,(كلية العلوم الافتصادية قسم علوم التسيير),2012-2011 ص 98.

الزراعية على أنها " مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدول للنهوض بالقطاع الفلاحي وصولا لتحقيق الأمن الغذائي".

وعليه حاولت الجزائر منذ الاستقلال وضع هذه الاستراتيجيات الزراعية حسب الظروف المحيطة بها، والتي يمكن إدراجها في ما يلي:

أولا: مرحلة نظام التسيير الذاتي(1963-1970).

قامت الجزائر بتبني نظام التسيير الذاتي للمستثمرات الأوروبية وقد جاء وفق مرسوم اصدر في 22 مارس 1963 والذي يقوم على اعتراف من الدولة بتسيير العمال للوحدات الإنتاجية بحيث يقوم على اعتراف من الدولة بتسيير العمال للوحدات الإنتاجية وعليه قامت بتشكيل أجهزة التسيير الذاتي وهي: لجنة التسيير، المجلس القروي، المدير، الإنعاش، التسيير الذاتي.[1]

أظهرت هذه الأجهزة جانب من القصور، مما استدعى إصدار مشروع 30 ديسمبر1968 الذي اظاف نصوص جديدة وبموجب هذا المرسوم، أممت جميع الأراضي، وتم إنشاء نظام التسيير بحيث يسمح بتجسيد أفكار الفلاحين وأهدافهم، وقد شمل هذا النظام مجموع الأراضي الزراعية الذي كان يستغلها المعمرون الأوروبيون والتي بلغت نحو 22037 مزرعة بما يقدر 4.2 مليون هكتار.

رغم كل هذه الجهود إلا أن نظام التسيير الذاتي فشل في تحقيق الأهداف المسطرة للنهوض بالقطاع الفلاحي بعد الدمار الذي خلفه الاستعمار الفرنسي بحيث تراجعت إنتاجية عدد كبير من المزارع.[2]

---

[1] _ سوسن بوصبيعات, " الطبيعة القانونية بحق المستفيد من المستثمرين". مذكرة الماجستير في الحقوق,(قسم القانون الخاص، فرع القانون العقاري). جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007 ص 11.

[2] _ عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر". مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والاداري)، جامعة الجزائر3، 2010-2011،ص 56.

[3] _ الجزائر في عهد بومدين، مقالة منشورة على الجريدة الالكترونية عرب تايمز على الموقع www.arabtimes.com تاريخ الاطلاع: 10 جانفي 2014.

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية(1980-1971).

ازدهر القطاع الزراعي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين واسترجع حيويته حيث اقر قانون الزراعة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 بعد إن صادق عليه مجلس الثورة والحكومة، وكان هذا القانون خاضع لإستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز وقد أوكلت هذه المهمة إلى الشباب الجزائريين الذين كانوا يقومون بخدمة العلم الجزائري.[3]

وتقوم الثورة الزراعية على المبادئ التالية:

*الأرض لمن يخدمها وتقوم الدولة كذلك بإلغاء حقوق ملكية الأراضي للذين لا يستغلون ملكيتهم بصورة مباشرة.[1]

*ضمان حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها كما تقوم بحمايتهم وتأطيرهم.

*منح الفلاحين أراضي مجانا وتحفيزهم على الاستعمال المشترك لها ومختلف وسائل الإنتاج، وقد تم خلال فترة تطبيق قانون الثورة الزراعية ما يلي:

-القيام بعمليات إحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية مثل أراضي المجموعات المحلية وأراضي إقامة الهيئات والأجهزة المعنية بالتحقيقات تحت مسؤولية كل بلدية.

تأميم وتوزيع أراضي على المستفيدين، وقد استثنى من عملية التأميم الملكيات الكبرى، كما تم إقامة التعاونيات المختلفة.

-تطبيق قانون الرعي للحد من ظاهرة استغلال الرعاة من طرف المالكين حيث طبق مبدا " الماشية لمن يرعاها" وذلك بشرط ألا يكون للراعي أي نشاط آخر.

بعد ثلاث سنوات من التطبيق فقط (1975-1972) كانت النتائج في مجملها للآمال المعقودة على تطبيق قانون الثورة الزراعية بالرغم من وجود تغيرات ايجابية مست القطاع الفلاحي بصفة عامة ويرجع هذا للأسباب التالية:[1]

*عملية المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع.

*انتشار ممارسات فردية سيئة بين عمال الأرض والفلاحين كالإهمال والاختلاس والسرقة والرشوة مما ادخل الوحدات الإنتاجية في القطاع في عجز دائم وخسارة مستمرة.

*تداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة، وبالنسبة للنتائج الايجابية والتي تركزت أساسا على الهياكل الزراعية فقد كانت محدودة وتمثلت فيما يلي:[1]

*استعادة أكثر من مليون هكتار من الأراضي العمومية (بلدية، قطاعية، وعروشية ووطنية) الصالحة للزراعة في ايطار الثورة الزراعية، وهكذا استفاد القطاع من مساحة تقارب 500000 هكتار، اي حوالي 9% من مجموع الأراضي الملحقة قانونا بالقطاع الخاص.

*بلغ عدد المستفيدين الفلاحين والمزارعين من تطبيق قانون الثورة الزراعية حوالي 100000 مستفيد.

---

[1] _ سمير عز الدين،" انعكاسات مسح ديون على التنمية الفلاحية في الجزائر". مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، (تخصص تحليل اقتصادي) . جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 30.

[2] _ فوزية غربي. الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية , 2010، ص132.

[1] _ عمر سعود. الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (2002-1963), مقالة منشورة في المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية-" إنسانيات بتاريخ 30-09-2012 على الموقع الالكتروني insaniyat.revues.org/7027تاريخ الاطلاع: 11-01-2014.

*أنشئت أكثر من 6000 تعاونية من مختلف الأنواع، غير أن الصنف الذي تم اعتماده وتشجيعه هو تعاونيات الإنتاج التابعة للثورة الزراعية(capra)، وقد استفاد هذا الشكل من التعاونيات من حوالي 80% من المساحات الزراعية الصالحة، كما انه ضم قرابة الثلثين (65%) من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي.

*كما كان لهذه الإجراءات والتحولات تأثير حاسم في تحسين وتطوير حياة الفلاحين والتجهيزات السوسيوثقافية في عالم الريف.

*كما استفاد الريف خلال هذه الفترة من مشاريع استثمارية هامة في مجال السكن الريفي والتجهيزات الاجتماعية – الثقافية وتعميم الكهرباء الريفية.

*تولت شبكة لامركزية من التعاونيات المكلفة بالخدمات (أكثر من 750 تعاونية فلاحية متعددة الخدمات على مستوى البلديات) توزيع الخدمات بأسعار مدعمة ومستقرة أحيانا

*وقد لوحظ أحيانا خلال عشرينية التسعينات ارتفاع الطلب على الفلاحة مقابل الصناعة، وهكذا طورت الفلاحة تجهيزات وسجلت ارتفاعا سنويا يقدر ب10 % من استهلاك الأسمدة خلال1970-1980. ونتيجة للصعوبات التي واجهت تطبيق قانون الثورة الزراعية حصل انخفاض واضح في وتيرة تطبيق الإصلاح الزراعي، إلى أن توقف نهائيا سنة1980.

ثالثا: مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الزراعي1980-1990:

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر بتاريخ14مارس1981[1]، لحل المشاكل التي كان يعيشها القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث لابد لها من إدخال إصلاحات جديدة على هذا القطاع بهدف تفعيله وإعطاءه المكانة الاقتصادية بين

[1] _ المرسوم الرئاسي رقم14 الصادر في 17مارس1981.

القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى التقليل من المساحات التي يملكها القطاع المسير الذاتي وبعض مزارع الثورة الزراعية.

تهدف إعادة هيكلة قطاع الزراعة إلى:

*وضع حد للمشاكل التي عانى منها القطاع وعلى فترات طويلة وذلك بمنحه الاستقلال، وإعادة النظر في بعض التعاونيات الزراعية التابعة للقطاع العام خاصة تعاونية الثورة الزراعية (capra) والخدمات (capcs) المكلفة بتسويق المنتوجات الزراعية.

إعادة تنظيم عقاري وذلك من خلال إصدار قانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح رقم 83-18 الصادر 13-08-1983[1]، يهدف إلى زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.

*ضبط كيفية استغلال الأراضي العمومية وتحديد واجبات المنتجين، حيث تم إصدار قانون رقم 87-19 الصادر في 2 ديسمبر 1987 بمقتضى هذا القانون يمكن للعمال الزراعيين الذين يشتغلون في الأراضي الزراعية بتكوين مستثمرات زراعية أو مزارع جماعية.[2] بالإضافة إلى إنشاء هيئات تمويل متخصصة لتمويل القطاع الزراعي تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تسهيل إجراءات التمويل.

*وضع سياسات تكثيف الإنتاج والاهتمام بجودة البذور وتأطير الري.

*رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية، رغم كل هذه الإصلاحات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بحيث لم يتم استصلاح إلا مساحات قليلة وسارت عملية الاستصلاح بطيئة جدا ولم يتحرز أي انجازات اقتصادية أو زراعية.

رابعا: مرحلة الاصلاحات1990-2000:

[2]_المرسوم الرئاسي83-18 الصادر في 13-08-1983.

[3]_ قانون رقم87-19-الصادر في 02-12-1987.

في سنة 1990 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من الإصلاحات وذلك من اجل الحد من الآثار السلبية للقوانين السابقة، خاصة بعد إلغاء الدعم على القطاع الزراعي حيث عرفت جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة...) ارتفاعا متواصلا منذ الثمانينات وبداية التسعينات، وما زاد الأمر صعوبة هو الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وتخفيض الدينار الجزائري بحوالي 97%.[1]

وانطلاقا مما سبق تم إصدار قانون90-95 الصادر في 18 نوفمبر1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري حيث تم تحديد النظام القانوني للأملاك العمومية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات المحلية، ثم عدل هذا القانون بالأمر رقم95-26 الصادر25-09-1995 والذي قام بتوسيع الأراضي المسترجعة ووضعها تحت رعاية الدولة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع الزراعة خلال هذه المرحلة استفاد من مؤشر رفع الإنتاج الفلاحي 4 % والذي يعد مرتفعا مقارنة بالقطاعات الأخرى.[2] وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الزراعي فشل مرة أخرى في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الأمن الغذائي، وبدلا من تحقيق الهدف زادت في الفجوة الغذائية وزيادة التبعية الغذائية، وما اثبت فشل هذه السياسة الزراعية هو ارتفاع أسعار الحبوب خلال السنوات 1997، 1998-1999. الأمر الذي أدى بالقائمين على القطاع الزراعي في الجزائر بالتكفل بالدورات الإنتاجية لتغطية احتياجات البلاد وتقليص حصة الواردات الزراعية.[3]

المطلب الثالث: الإستراتيجية التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر

[1]_ رابح الزبيري. حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، (عدد فيفري2004) جامعة محمد خيضر بسكرة، ص4.

[2]_ عياش خديجة، مرجع سابق، ص 58.

[3]_ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الأفاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية التنمية الفلاحية، الدورة الرابعة عشر/ نوفمبر1999، ص 15-16.

ان تقييم فعالية أي إستراتيجية اقتصادية يعتمد أساسا على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي فان كل السياسات الزراعية السابقة التي تتبناها الجزائر أثبتت فشلها مما زاد من تفاقم النتائج السلبية والمشاكل التي عان منها القطاع لسنوات عديدة، الأمر الذي استدعى من السلطات الجزائرية اعتماد مجموعة من البرامج في شكل مخططات رباعية وخماسية.

اولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،2000-2004(pnda)

بعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار تم غلق برنامج التعديل الهيكلي وانطلاق برنامج إنعاش الطموح عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2000) وهو الذي يندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حيث وجه الدعم للمستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج للتحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد بالمقابل سمحت المجهودات برفع حصة استيراد وسائل الإنتاج، من جهتها واصلت الهيئات التقنية الإدارية عملها لتأطير وسائل الإرشاد وتكييفها مع المتطلبات الجديدة للمنتجين، مما سمح بتوسيع مساحات الإنتاج وتسهيل استقرار نسبي لمستوى الواردات الزراعية.

وفي سنة 2002 توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال إدماج عالم الريف ليتم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور إستراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم، دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة، تثمين متوازن وتسيير دائم لثروات الأقاليم، الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق الأعمال، وفي نفس السنة تم تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى لوضع تصور وتنفيذ ساسة للتنمية الريفية.

وفي سنة 2004 تقرر ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد البشرية، مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات

الخاصة بكل الأقاليم.[1]، كما عملت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير عمليات تأطير وتنشيط هذا المخطط من خلال:

-تكليف أنظمة الإنتاج من خلال دعم خاص وملائم لمشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان.

-تشجيع التشجير لأصناف الأشجار المثمرة الملائمة من اجل حماية متجانسة للتربة وضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية.- دعم التنمية بالجنوب.[2]

حقق هذا المخطط عدة نتائج ايجابية تمثلت في ارتفاع عدد الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة لأكثر من 500000 هكتار، كما أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية رشيد بن عيسى أن هذه الزيادة في حجم الأراضي الصالحة للزراعة ساهم فيس توظيف قرابة مليون منصب شغل مباشرة وغير مباشرة على الرغم من سنوات الجفاف التي أضرت بالإنتاج الفلاحي، وأكد الوزير انه سيتم المثابرة خلال السنوات المقبلة حتى يصبح هذا النمو هيكليا من خلال ضمان انسجام بين كافة المبادرات الموجهة للتنمية الفلاحية، بالإضافة انه تم استصلاح حوالي328000 مستثمرة فلاحية خلال هذه الفترة الأخيرة وتم استصلاح 365000 هكتار منها عبر التنازل حسب حصيلة أخيرة أعدتها الوزارة. ففي مجال الإنتاج سمح المخطط بتسجيل فائض في بعض المنتوجات مثل البطاطا قدر ب50000 طن والتمور ب516000 طن. وشجعت هذه النتائج الايجابية السلطات العمومية على مواصلة

[1]_نوال جاوت. مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1961 إلى 2012 . إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الامن الغذائي، جريدة المساء(العدد 4686 الصادرة بتاريخ 2012/07/05) ص12.

[2]_ نبيل بويبية. السياسات الفلاحية في الجزائر. على الموقع الالكتروني: www.miragki-algeria.org/istrategir panda تاريخ الاطلاع 09-01-2014، ص6.

دعمها لهذا القطاع الاستراتيجي الذي أصبح من بين أولويات الدولة وساء من حيث الميزانيات المخصصة له أو التشريع بهدف تشجيع الفاعلين من بين مولدي الثروات وتأمينهم[1].

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية2004-2008(pandra)

مع تزايد الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي على المستوى العالمي والوطني ومع النتائج الايجابية لمخطط التنمية الفلاحية قامت السلطات الجزائرية بتطوير المخطط السابق ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ويهدف هذا المخطط إلى تحديد إستراتيجية وسائل التنمية الفلاحية والريفية[2]، تقوم على إعادة بعث المناطق الريفية من خلال نشاطات اقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية وإقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام والخص.

كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على برنامج تتضمن تكييف أنظمة الإنتاج وتكييف الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية من خلال تطوير أنشطة الفروع في المجال ألفلاحي، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة النباتية.

كما قامت السلطات الجزائرية من خلال هذا المخطط من رفع معدل استصلاح الأراضي، التشجير وإعادة التشجير، مكافحة التصحر من خلال برامج تنمية فلاحة الجنوب والمناطق الجبلية، بالإضافة إلى تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.[1]

وقد استفاد هذا المخطط من أغلفة مالية كبيرة تم توجيهها لدعم الاستثمار الخاص والمستثمرات الفلاحية والمناطق الداخلية(الجنوب والهضاب العليا والجبال)، كما تم تدعيمه بعد ذلك بإستراتيجية التنمية الريفية والمستديمة.[1]

---

[1] _ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح باستحداث مليون منصب شغل، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني www.djazairess.com/elmouwatan/2347تاريخ الاطلاع: 11-01-2015ص 1.

[2] _ المادة 10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46ص 7.

[3] _ المادة 11 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص 7.

وبالتالي قدم هذا المخطط الدعم لتطوير وتحديث القطاع الفلاحي من خلال توفير كل الظروف التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي والصناعة الزراعية وصولا إلى الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ومن أهم النتائج الايجابية التي حققها هذا المخطط نمو قطاع الزراعة(1.9% سنة 2005 و 9.4% سنة2006و 5% سنة2007 وتشكل هذه النسبة 8% من الدخل المحلي الخام).

وقد أثمر هذا المخطط زيادة المخزون الشجري، حيث قدر سنة 2006 ب 01 مليون هكتار، وقد قدر إنتاج البذور في سنة 2005 ب 23 مليون قنطار ثم انتقل سنة 2006 إلى 320 مليون قنطار، ليصل في سنة 2007 إلى 43 مليون قنطار، كما ساهم في توفير الاحتياجات الوطنية من الخضر والفواكه وتصدير الفائض للأسواق الخارجية.

كما استطاع هذا المخطط توفير واستحداث 1008000 منصب شغل، بالإضافة إلى ترقية أكثر من 300000 مزرعة، إعادة بعث الأراضي المتدهورة من إقليم السهوب والمقدرة ب 07 مليون هكتار، زيادة حجم الأراضي الزراعية المستغلة، تطور أساليب الري وإدخال احدث التقنيات في الري بالتقطير، انجاز أكثر من 1043 مشروع غابي استفاد منه 152000 أسرة.[2]

رغم هذه النتائج الايجابية التي حققها مخطط التنمية الفلاحية والريفية إلا أنها تبقى ليست في مستوى الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر.

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014.

---

[1] _ منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على الموقع الالكتروني: www.omta.dzتاريخ الاطلاع 11-01-2015،ص 1.

[2] _le plannational de dévlopment agricole et ruralunstrument de mise à niveau de l'agriculture algérien : ministére de l'agricure et de dévlopment rural.

تمت المصادقة على قانون التوجه الفلاحي16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستديمة للفلاحة وعالم الريف، تم إرساء قواعده وتنفيذه من خلال خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري2009 بولاية بسكرة خلال انعقاد الجلسات الخاصة بالقطاع، وعلى ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي الريفي بعد توجيهات رئيس الجمهورية الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية[1].

ويهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة بين جميع الأقاليم، التأكيد على السياسات الفلاحية السابقة المتمثلة في التعزيز المستديم للأمن الغذائي، وعليه فان التجديد الفلاحي والريفي إلى حكامة جديدة للقطاع الفلاحي والريفي تقوم على إعادة تركيز دور الدولة على مهامها الرئيسية ومشاركة مسئولة وفعالة وتفاعلية لجميع المتدخلين في القطاع[2].

وبالتركيز على أسس التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج تعزيز الإمكانيات البشرية والمساعدة التقنية فان تلك السياسة قد استفادت من إطار تحفيزي مدعم بميزانية تبلغ 1000 مليار دج تمتد خمس سنوات(2014-2009) لحل المسالة الشائكة المتعلقة بالعقار وقد تم تخصيص هذا الغلاف المالي إلى تحديث الإدارة ودعم الإنتاج الوطني ودعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك كثل الخبز والحليب.

[1]_ منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ,على الموقع الالكتروني www.onta.dz تاريخ الاطلاع 11-01-2015ص1.

[2]_ نوال جاوت، مرجع سابق، ص12.

أما بالنسبة لتسوية المشاكل المتعلقة بالعقار فتعد مع تلك الخاصة بالتمويل الفلاحي احد الانجازات الهامة لتلك الساسة وقد كرّس قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة2008 نظام الامتياز كطريقة مثلى لاستغلال الأراضي الخاصة بالدولة عوض قانون الانتفاع الدائم الذي صدر سنة1987.[3]

أما عن النتائج الايجابية لهذا البرنامج فقد ساهم في رفع نسبة نمو الإنتاج الفلاحي من 6% سنة 2000 إلى 9%سنة 2010، مع تحسين ظروف معيشة سكان الريف خلال إطلاق أكثر من 10 آلاف مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة ب22 ألف منطقة ريفية لتستفيد منه 730 ألف أسرة مع تثمين 8 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية بالمناطق الجبلية والمناطق السهبية والمناطق الصحراوية.

ومن جهة أخرى تم رفع طاقات الإنتاج باعتماد أنظمة تشجيعية لأحسن منتجي الحبوب من خلال رفع سقف المردود في الهكتار إلى 50 قنطار من القمح من خلال فتح نادي للفلاحين الذين يرفعون هذا الرهان ويتم تكريمهم بحضور وزير القطاع ليكونوا نموذجا لباقي الفلاحين ليحذوا حذوهم بالمقابل تم حل إشكالية التمويل المالي بعد اقتراح ثلاثة أصناف من القروض" الرفيق" "التحدي" و " التعاضدي" وهو ما يسمح للفلاحين والموالين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل مشاريعهم، وهي قروض بدون فوائد لتتماشى وطلبات المهنيين.

مع مطلع سنة 2011 تمكنت الوزارة من إعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، حيث تم التوقيع على الآلاف من دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين استغلال الأراضي لتنويع استثماراتهم على مدى 40 سنة، ولهم أحقية الدخول في شراكة مع أجانب للاستفادة من الخبرة الأجنبية وانجاز سكناتهم الريفية ويسمح لهم حق الامتياز بتوريث الأرض أو التنازل عناها للديوان الذي يقوم هو الأخر بتأجيرها لمن

[3]_ منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على الموقع الالكتروني www.onta.dz تاريخ الاطلاع 11-01-2014،ص1.

يخدمها، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات أخرى تحفز على إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي وبقروض مخفضة الفوائد.[1]

كما حقق التجديد الريفي في القطاع سجل انجاز أكثر من 12.000 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة حسب حصيلة المديرية العامة للغابات التي تشير إلى 9.203 مشروع تمت الموافقة عليهم ما بين سنتي2009و2013 أطلق 7.804 مشروع، كما سجل الإنتاج الفلاحي نمو قدره9.40% خلال الموسم 2012/2013 مقابل 6.3% خلال موسم2012/2011.

فقد بلغ الإنتاج من حيث القيمة أكثر من 2.500 مليار خلال موسم 2013 حسبما أوضحه مدير الإحصائيات الفلاحية بالوزارة خلال اجتماع ثلاثي لتقييم عقود النجاعة للقطاع الفلاحي.

كما فاق القطاع الأهداف التي سطرت خلال كامل الخماسي(2014-2009) بما أن عقود النجاعة كانت تراهن على هدف 8.3% من نسبة النمو حيث الحجم، وقد سبق وان بلغ هذا الحجم 12.9 خلال الفترة 2009-2013.[2]

[1] _ نوال جاوت، مرجع سابق، ص12.

[2] _

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع.

لعل المهمة الرئسية للقطاع الزراعي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الإقتصادية التي تفترق عادة بتحسين امدادات الغذائية والقضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي، ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي لتوفير الغذاء وأن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء تأثر بمحددات وعراقيل وهذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية:

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية.

المطلب الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.

المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تناسب الدخل الفردي أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحضا بها هذا القطاع كان على الجزائر أن تتبنى إستراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة حل المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

جدول رقم (1) نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال فترة (2004-2011)

	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
2004-200	3376.39	9.76	7722.58	11089.21	303.45

[1] _ قرومي حميد، معزوز زكية. دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، أوراق عمل القطاع ألفلاحي في ساسة التشغيل بالجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع ألفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي . جامعة المدية 28-29 اكتوبر 2014، ص59.

					2008
39.88	13172.31	7925.19	6.03	5253.16	2009
36.48	12496.38	7925.19	6.03	4558.57	2010
31.96	11665.80	7946.15	8.34	3727.99	2011

المصدر/: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 32, ص296

على الرغم من حصيلة الإنتاجية للحبوب إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2009 من المحصول، كما أنها بعيدة على النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتدءا من سنة 2000 كما تدل على أن أكثر الاحتياجات الغذائية تعتمد على الاستيراد.

جدول رقم (2): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

الوحدة (الف طن)

السلع الغذائية	2005-2009	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.21	1551.72
الذرة الشامية	1.37	0.36	0.58	1.75

البقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	284.01
الخضر	5401.52	8640.42	9569.24	10402.32
الفواكه	2088.19	2705.39	2983.42	3067.38

المصدر/: د مزريق عاشور و اعميش عائشة، الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية 28-29 أكتوبر 2014ص 430.

إن متطلبات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل اقل بكثير من المعدل والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بهذه المحاصيل كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يستوجب الحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من اجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز.[1]

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الأتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي:

[1]_ مزريق عاشور , أعميش عائشة، الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية مرجع سابق، ص431.

جدول رقم (3) مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الإنتاج المحلي الإجمالي

مساهمة القطاع الفلاحي الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي		
2009	2010	2011	2009	2010	2011
12820	13644	16110	365.	382.	442.
26.	41.	62.	25	61	43

المصدر: د محمد بدور و أ، سمية بوخاري

من الجدول نلاحظ إن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004-2011 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري في الناتج الزراعي التي ترجع الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة والى ارتفاع أسعار المنتجات نتيجة تحرير الأسعار.

ثالثا: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية ، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات وهو ما تناوله في مايلي:

1-المساهمة في ترقية الصادرات.

تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا للدلالة على اهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(4) مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات

	الصادرات في الجزائر							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الزراعية في الجزائر	111.1	151.1	126.69	143.37	163.1	164.45	164.6	181

المصدر: د. محمد بدو و أ. سمية بوخاري مرجع سبق ذكره.ص 85.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 200-2007انتقلت فيها من 111.2 الى 1.81 مليون دولار وهذا بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

2-المساهمة في ترقية الواردات.

أن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد و تخفيض حجم الواردات غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عن زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات.

	الواردات في الجزائر							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات الزراعية في الجزائر	2778.	3024 5.	54. 5	3560	4646 2.	4538 6.	4676 3.	5277 74

المصدر: د . محمد بدو و أ .سمية بوخاري، مرجع سابق ص86.

في الجدول السابق نلاحظ ان هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات من سنة إلى أخرى حيث يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

المطلب الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسب عدة مشاكل من بينها:[1]

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

*التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحات كبيرة من اجل الأراضي الزراعية.

*فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة وذلك بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات، مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

*التصحر.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

-نقص العمالة الزراعية المدربة:

على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالإعداد المتزايدة بالسكان ألا إن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.[1]

-ضعف البرامج التدريبية:

لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم للإطارات المتكونة:

[1]_ فوزي غربي." الزراعة بين الاكتفاء والتبعية". أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية .جامعة قسنطينة، 2007-2008 ص 253.

[2]_ فوزي غربي، الزراعة في الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 254.-257.

-انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي:

ويعد هذا المشكل القاسم المشترك الأكبر لبن الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية.

ثالثا: مشاكل أخرى

هناك مشاكل أخرى من بينها:

-مشاكل التسويق: وهي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب.

-مشاكل تتعلق بالصادرات:

تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الإمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة.

-مشاكل التسيير الإداري للزراعة:

يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على الإمكانيات البشرية والفنيّة لكنها ليست مستقلة.

المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية اذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق هذا الهدف لابد من خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال:

-تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال.

–ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.

–ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض.

–ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.[1]

–العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحرير دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد اثر سلبا على هذه الأخيرة.

–العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لإغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

–العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بتطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض.[1]

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى اكبر قدر من الإنتاجية، والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق زيادة إنتاجية الأرض الزراعية.

–تبني إستراتيجية واضحة للتصدير: يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير، ومن أهم المحاصيل التصديرية: التمور، الحمضيات، البطاطا، الفلين.

---

[1] _ باشي احمد. القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح . مجلة الباحث ,(العدد 2.) . جامعة الجزائر، 2003، ص109.

-نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة على أساس تعاونية من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما يؤدي إلى زيادة القيمة المصنعة للإنتاج الزراعي، مما يعمل على تخفيض الواردات.[2]

-دعم القطاع الزراعي:

يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية حيث تساهم ب 12% من الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العمالة النشيطة، إلا أن الجزائر لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج، إما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص له80% من مصاريفه لدعم الاستثمار ألفلاحي والذي يسمح بتوسيع المساحة الزراعية بقيمة قدرها419000 هكتار.[3]وفي الاخبر يمكن القول بأن القطاع الزراعي هو أنسب بديل لقطاع المحروقات.

[2] _ روابنبة كمال. تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية،(العدد11) .جامعة بسكرة، ماي2007 ص241.

الخاتمة

الخاتمة

إن الحالة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد إستراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الإعتماد على هذه الثروة، ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نخلص إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياتها إجابات عن التساؤولات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر إختبارا لفرضياتها:

– من خلال دراستنا هذه إرتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية وتوصلنا بأن:

– أن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وتزيد على ذلك بكون قطاع الطاقة لما هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة والإقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جدا، إذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة وأن لها إمكانات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعت سياسات وبرامج على المدى البعيد، وبالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الإستثمار في هذا المجال فمنها ما تم إنجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك لعوائق عدة.

– إن إهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات وتجلى هذا الإهتمام

أيضا من خلال عدة برامج وذلك في سبيل تطوير المؤسسات ومواجهة المعوقات لدفع عجلة التنمية في البلاد، كما تبنت استراتيجية خاصة في دعم وترقية هذه المؤسسات الذي يتضح من خلال مساهمتها في التشغيل والناتج المحلي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

– كما توصلنا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للإستثمار فيه، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم، فبلادنا وهبها الله عز وجل كل المقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة إلى رقعة جغرافية واسعة، مما جعلها تحتوي على كل أنواع السياحة ولم يبقى سوى استغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة في إنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية، تكون جاذبة للسياح إضافة إلى ضرورة التسيير المحكم والصارم.

– وفي الأخير خلصنا إلى أن القطاع الزراعي يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات وسيكون الخيار الإستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة للبلاد.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي:

– على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في إستخراج وتصدير النفط.

– تطوير صناعة البيتروكيماويات التي تساهم في تطوير القطاعات الإقتصادية.

– تطوير البحث والإبتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية، تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمش.

- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

- الرقابة الصارمة للإيرادات النفطية والحد من الإختلاسات وذلك بمعاقبة كل المتورطين.

- الإهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع.

- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.

- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي.

وهذا لا يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية واضحة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي.

ورغم كل الجهود المبذولة كان من المنطقي على الجزائر أن تفكر في البحث عن البدائل في فترة الرخاء الإقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تمليها الأزمة النفطية اليوم.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	ص15
2-1	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	ص16
3-1	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقي لمكونات الناتج الاجمالي في الفترة (2000-2010)	ص18
4-1	تطور أسعار سلة خامات اوبك الفترة (1998 - 2011)	ص28
1-2	بعض تطبيقات الطاقة الشمسية الفوتوفولطية لبعض ولايات الوطن	ص43
2-2	تطور طاقة الايواء وعدد الفنادق ومعدل استخدم السرير في الجزائر خلال (2005-2009)	ص64
3-2	توزيع وفنادق حسب درجة التضييق في الجزائر خلال (2005-2009)	ص65
4-2	توزيع طاقات الايواء وفنادق حسب نوع المنتوج السياسي في الجزائر الفترة (2005-2009)	ص67
5-2	مساهمة قطاع السياحة في اجمالي الناتج المحلي لعام	ص70

	2008 في عدد من الدول	
6-2	تطور ايرادات السياحة في الجزائر الفترة (2000-2009)	ص79
7-2	رصيد ميزان السياحة في الجزائر الفترة (2000-2009)	ص81
8-2	نصيب الجزائر من تدفقات السياحة الدولية الفترة (2000-2009)	ص83
9-2	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2009)	ص84
10-2	خطة الأعمال بالأرقام 2015	ص92
11-2	تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ص97
12-2	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	ص105
13-2	تطور الناتج الداخلي الخام المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (2004-2011)	ص106

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
14-2	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2004-2012	ص107
15-2	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2011)	ص109
1-3	نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الجنوب خلال الفترة (2004-2011)	ص126
2-3	تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي	ص127

3-3	مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات	ص128
4-3	مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات	ص128
5-3	مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات	ص129

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

سورة البقرة الآية 286.

الكتب:

1- اتكين دونالد. تحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة. المنظمة الدولية للطاقة الشمسية. ترجمة هشام العجماوي، 2005.

2- جواد نبيل .أدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2007/1428.

3- خوني رابح ، حساني رقية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. مصر: ايتراك للطباعة والنشر ،2008.

4- شحاتة حسن أحمد .كتاب التلوث البيئي ومخاطر الطاقة : دار العربية للكتاب .القاهرة ، مارس 2003.

5- الشرقات علي جذوع. مبادئ الاقتصاد الزراعي .الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع ،2010.

6- صقر أحمد صقر. التنمية الاقتصادية . مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 2004.

7- طشطوش هايل عبد المولى . المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية.عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 1435/2012هـ.

8- عبد العزيز. الطاقة في عالم اليوم. الكتاب الثالث. دراسات في اقتصاديات الموارد المعدنية والبشرية والاقتصادية ، 2003.

9- عبد العزيز ماهر . صناعة السياحة .عمان (الأردن)، 2008.

10- غربي فوزية . الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2010.

11- فليري مارسيل . عمالقة النفط ، شركات النفط الوطني في الشرق الأوسط. ترجمة حسان الساتني.بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2007.

12- كافي مصطفى يوسف. صناعة السياحة والأمن السياحي. سوريا : دار مؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

13- كامل بكري محمود ، يونس عبد النعيم مبارك. الموارد واقتصادياتها. بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

14- معرفي عباس مصطفى . مبادئ الطاقة.الكويت: مطبوعات جامعة الكويت مجلس النشر العلمي ، 1999.

15- موفق عدنان. الحميري عبد الجبار. أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة الاردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2010.

16- مولوخيةأحمد فوزي. التنمية السياحية.الاسكندرية : دار الفكر الجامعي . 2007.

17- الوزاني خالد واصف.الرفاعي.مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق . الاردن: دار النشر ، 2006.

الدراسات الغير منشورة:

1- بوصبيعات سوسن ، الطبيعة القانونية بحق المستفيد من المستثمرين.

2- خير الدين وحيد." أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات . دراسة حالة ". مذكرة الماجيستير كلية العلوم الاقتصادية . (تخصص اقتصاد دولي . 2012-2013).

3- سرايري بلقاسم ." دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة". مذكرة الماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الحاج لخضر . باتنة. 2007-2008).

4- سردوك صلاح الدين." دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، دراسة احصائية 2002-2012" . مذكرة ماستر أكاديمي.(تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية (جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . الجزائر. 2012-2013).

5- عزالدين سمير." انعكاسات مسح الديون على التنمية الفلاحية في الجزائر". مذكرة الماجستير. قسم العلوم الاقتصادية. (تخصص تحليل اقتصادي . جامعة الجزائر 2011-2012).

6- عشي صليحة . "الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب" . أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .(تخصص اقتصاد التنمية) ,2011-2010.

7- عشي صليحة. " الآثار التنموية للسياحة . دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية . تخصص اقتصاد التنمية . (جامعة باتنة. 2004-2005).

8- العمراوي سليم ." دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر الفترة (1995-2010)". رسالة الماجستير قسم العلوم التجارية ، (تخصص تقنيات كمية التسيير. 2011-2012).

9- عياش خديجة . " سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر . دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر ". مذكرة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .(تخصص التنظيم السياسي والإداري) . جامعة الجزائر3. 2010-2011.

10- عيساني عامر." الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة . حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير (شعبة تسيير المؤسسات) . 2009-2010.

11- غربي فوزية . " الزراعة في الاكتفاء والتبعية ". أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية . جامعة منتوري. قسنطينة. 2007-2008).

12- فرحات حسام الدين . " بدائل السياسة الطاقوية الاقتصادية في الجزائر ". مذكرة الماستر قسم العلوم السياسية . (جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015).

13- كواش خالد. "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر". أطروحة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية . فرع التخطيط. جامعة الجزائر. 2003-2004).

14- مقليد عيسى." قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية". مذكرة الماجيستير قسم العلوم الاقتصادية. (جامعة الحاج لخضر. باتنة 2007-2008).

15- موري سمية . " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ". دراسة حالة . مذكرة الماجيستير قسم التسيير الدولي للمؤسسات .(تخصص مالية دولية. جامعة أبي بكر بالقايد . تلمسان . 2009).

16- نور محمد لمين . " دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت". مذكرة الماجيستير . (جامعة تلمسان. 2011-2012).

الملتقيات والمداخلات:

1- بن سماعين حياة وزايدي حسيبة. أقطاب السياحة للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. دراسة واقع السياحة الاستثمار السياحي بولاية بسكرة. الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .يومي 11و12 مارس 2012. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . قسم العلوم التجارية . جامعة محمد خيضر بسكرة.

2- بوخلوةباديس وبن خيرة سامي . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر . الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر . جامعة الوادي/ الجزائر . يومي 5و 6 /2013/05.

3- جنيه عمر وبخوش مديحة. دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة . يومي 15و 16 نوفمبر 2011.

4- سليمان ناصر وعواطف محسن . قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول. الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة بالجزائر.

جامعة المسيلة/ الجزائر بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر يومي 28و29 أكتوبر 2014.

5- شريف عمر. السياحة ونظم المعلومات التسويق السياحي لتفعيل التنمية في الجزائر . الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة. جامعة محمد خيضر بسكرة. أيام 9 و10 مارس 2010.

6- غياط شريف وبوقموم محمد. التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية . الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

7- قايد نور الدين أحمد. الأهمية والآثار الاقتصادية لتنمية قطاع السياحة حالة الجزائر. الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة. جامعة محمد خيضر بسكرة. أيام 9 و10 مارس 2010.

8- قرومي حميد ومعزوز زكية . دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر. أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية . جامعة المدية . يومي 28و29 أكتوبر 2014.

9- كريسي فيتاك. المسؤولة الأولى في دائرة الطاقات المتجددة بوزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية. ملتقى آفاق الشراكة الجزائرية الألمانية مجال الطاقات المتجددة. فندق الجزائر. 2011.

10- مفتاح صالح ووصاف عتيقة. متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير الخدمات السياحية مع الاشارة لحالة الدول العربية . الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة . جامعة محمد خيضر بسكرة. أيام 9 و10 مارس 2010.

11- مرزيق عاشور واعميش عائشة. الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر. أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية . جامعة المدية 28و29 أكتوبر 2014.

12- الأخضر عمر وبالموشي علي . معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها .مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. جامعة الوادي.

13- مرغيت عبد الحميد . مداخلة بعنوان تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري . كلية العلوم الاقتصادية . جامعة جيجل / الجزائر يوم 2015/02/17.

المجلات والجرائد:

1- باشي أحمد . القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح . مجلة الباحث. جامعة الجزائر (العدد 2. 2003).

2- بوفليح نبيل . أبحاث اقتصادية وادارية دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. جامعة الشلف الجزائر (العدد الثاني ديسمبر 2012).

3- التميمي صباح عبد الرسول . دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي . مجلة كلية التربية للبنات . جامعة بغداد . العراق . المجلد 21(العدد 1- 2010).

4- جاوت نوال . مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012 اصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي . جريدة المساء (العدد 4686 الصادر بتاريخ 2012/07/05).

5- الخياط محمد مصطفى. الطاقة البديلة تحديات وآمال . مجلة السياسة الدولية (العدد 164 أفريل 2006).

6- روابنية كمال . تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر . مجلة العلوم الانسانية . جامعة بسكرة (العدد 11 ماي 2007).

7- الزبيري رابح. حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية . مجلة العلوم الانسانية . جامعة محمد خيضر بسكرة (عدد فيفري 2004).

8- شبوطي حكيم. الدور الاقتصادي للسياحة مع الاشارة لحالة الجزائر . مجلة البحوث والدراسات العلمية المركز الجامعي الدكتور يحي فارس . المدية (العدد 5 جويلية 2011).

9- صالحي صالح. أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 3، 2004).

10- علي رجب . تطور انتاج النفوط الغير تقليدية وانعكاساتها على الأقطار والأعضاء الأوبك(عدد 125 سنة 2008).

11- معراج هواري . سليمان محمد . اجراءات السياحية وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري . مجلة الباحث . جامعة قاصدي مرباح ورقلة(العدد 1-2004).

12- موسي عبد الستار عبد الجبار . دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي للعلوم الاقتصادية (العدد 2012).

13- الهيتي أحمد حسن علي و يحتيار صابر محمد . أثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي . مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية . جمهورية العراق . المجلد الرابع(العدد 7-2011).

المراسيم والقوانين :

- المرسوم الرئاسي رقم 14 الصادر في 17 مارس 1981
- المرسوم الرئاسي رقم 83-18 الصادر في 13 أوت 1983
- المرسوم الرئاسي رقم87-18 الصادر في 1987/12/2
- القانون 05-07 الصادر في 28 أفريل 2005.
- المادة 10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46
- المادة 11 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46
- المادة 12 من القانون 05-07 . الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 الصادر في 19 يوليو 2005.
- الدستور الجزائري 1983.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (المادة 4) من القانون رقم 1-18 المؤرخ في رمضان 1422 هـ الموافق لـ 2012/12/12 . يتضمن القانون التوجيهي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية العدد 77، الجزائر ، نوفمبر 2001.
- جريدة الجمهورية – الجزائر- يوم السبت 19 أفريل 2011.

مصادر أخرى:

1- المخطط التوجيهي (م.ت.ت.س SDAT 2025) وزارة تهيئة الاقليم البيئة والسياحة . الكتاب الثاني . المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية الأولوية جانفي 2008.

2- المخطط التوجيهي للتهيئة والسياحة (م.ت.ت.س SDAT 2025) الكتاب 1 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية . وزارة الاقليم البيئة والسياحة جانفي 2008.

3- وزارة السياحة احصائيات 2010-2011.

4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي . لجنة الآفاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . اشكالية التنمية الفلاحية . محاور لفتح نقاش وطني . الدورة الرابعة عشر نوفمبر 1999.

5- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012 رقم 22 طبعة أفريل 2013.
6- مدونة المؤشرات الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور القطاع (2003-2008).
7- الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية المجلد 32.
8- الدليل الاقتصادي . المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار . الجزائر 1987.
9- الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء ONS عن وزارة السياحة .
10- وزارة السياحة والصناعات التقليدية .
11- محمد رمضان . تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية الأبحاث Senyar capital .(سينياركابيتال) يوليو 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- BelkacemHeddar .role socio- économique du tourisme en Algerie .opu 1988.
2- Journal officiel de la république Algeriennedemocratique et populaire N 65 du dimanche 22 Ramadhan 1427 correspondant au 15 octobre 2006.
3- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l' artisanat . d'information statistique n12 indicateur de l' année 2007.
4- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l' artisanat . d'information statistique n 14 .indicateur de l' année 2008.
5- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l' artisanat . bull et d'information statistique n 16 indicateur de l' année 2009.
6- Le plan national de developement agricole et rural instrument de mise a niveau de l' agriculture algérienne : ministre de l'agriculture et de développement rural .
7- UNWTO. Tourisme nighligts. 2011 édition .

المواقع الالكترونية:

- المادة العاشرة من الدستور الجزائري 1963 على الرابط :

http//www .el-mouradia.dz/arabe/symbole/textsconstituation .ntml.

- مقال تحت عنوان تقلبات أسعار النفط تفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي جريدة الحياة السعودية الصادرة بتاريخ 8 يوليو 2015 على الموقع الالكتروني:

http//www.alhayat.com/details/416705

- مقال تحت عنوان أثر متوازن لأسعار النفط في نمو الاقتصاد العالمي وتراجعه ، جريدة السعودية الصادرة بتاريخ 05-08-2015 على الموقع الالكتروني :

http//www.sawtess.com/alhayat/43969 consulté le 15/01/2016 a 11 :30 gmt

- http//islamfingo_forum.net/t1666-topic.consulte 12-1-2015 a 22 :42 gmt

- وليد نزهت. نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول بالمؤتمر العالمي نفط العراق أيام 20-21-22 ديسمبر 2015 على الموقع الالكتروني :-http//arab-oil naturalgaz.com/studies/s46.htmconsulté le 28-11-2015 a 17 :30 gmt

- خالد بن منصور العقيل. رحلة في عالم البترول. قضايا بترولية دولية . بدون دار نشر وبدون سنة . محمل على الموقع الالكتروني :.http//www.mpmco.net/ar/view.aspx ?cat

- http//arabnews.com/op.cit

- مقال تحت عنوان حسب صندوق النقد الدولي . الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات السوق العالمية . صادر في جريدة نيوز بتاريخ 28 جانفي 2016 على الموقع الالكتروني:

-03-26-18-31-2015http//www.djazairnews-info/ national/42. -01.28-20-16 .52ntmlconsulté 13-01-2016 a 201637/34 274/ 20 :20gmt

source :www .cdes.dz.mail@idezcentre de développement des énergies 13 :17 2015renouvelables 15/12/

- عبد الرحمان جعيد، الجزائر ستصبح قوة عالمية في مجال الطاقة أطلع عليه يوم: http//www.djazairess.com/elayam/101771 2016/01/10

أحمد حجازي. الطاقة الشمسية بالجزائر.2014

http//www.hazemsakeek.com/vb/showthtraed.php

- الرياح المحلية في الوطن العربي http//amjadebjeeran.com/archive/2007/07/27839 .ntml
- مقال منشور تحت عنوان " النهوض بالقطاع السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الامكانيات السياحية " بدون كاتب نشر في الجريدة المواطن يوم 2009/05/25 على الموقع الالكتروني: -1-13 consulté le http//www.djazairress.com/elmouatan/4629 a 00 :10 gmt 2015
- حفيظ صوايلي ، أزمة عاملة في الجزائر . مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائرية على الموقع الالكتروني http//elkhabar.com تاريخ الاطلاع03-01-2015.
- الجزائر في عهد بومدين ، مقالة منشورة على الجريدة الالكترونية عرب تايمز على الموقع الالكتروني : http//www.arabtimes.comتاريخ الاطلاع 10 جانفي2015.
- عمر سعود. الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات في ا نثرويولوجيا والعلوم الاجتماعية "انسانيات" بتاريخ 30-09-2014على الموقع الالكتروني http//insaniyat.revues.orgL7027تاريخ الاطلاع 09-01-2015.
- نبيل بويبية. السياسات الفلاحية في الجزائر على الموقع الالكتروني www.imragki-algeria.org/stratey/ir pndaتاريخ الاطلاع 09-01-2014.
- منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على الموقع الالكتروني :http//www.onta.dz تاريخ الاطلاع :11-01-2015.
- Algérie presse services :http//www.aps.dz/splp.pnp ?paye.imprierlid-article=130169.
- واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها. بدون كاتب .على الموقع الالكتروني:
- http//www.traval.maktoob.com .n6/travel 452474/consulté le 14-12- a 16 :15 gmt2015

- التعاون العربي في المجال السياحي .الفصل الثاني عشر على الموقع الاكتروني:-http//www.arabfundorgldata/sit1/pbf/..pbf consulté le 16-12-2015.
-

الفهرس

مقدمة	
الفصل الأول : مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري	06
المبحث الأول : ماهية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري	07
المطلب الأول : واقع القطاع النفطي في الجزائر	08
المطلب الثاني : تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري	11
المطلب الثالث : سياسة دعم الانعاش الاقتصادي	14
المطلب الرابع : أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي	17
المبحث الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة	19
المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة	20
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة	23
المطلب الثالث : اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	25
المطلب الرابع : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر	28
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني : آليات الخروج من الأزمة النفطية " وفقا " للبدائل الاقتصادية	33
المبحث الأول : الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر	34
المطلب الأول : مفهوم الطاقات المتجددة وانواعها	35
المطلب الثاني : استخدامات الطاقة المتجددة	39
المطلب الثالث : الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر	43
المطلب الرابع : الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر	47
المبحث الثاني : القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري	53
المطلب الأول : واقع قطاع السياحة في الجزائر	54
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر	72

المبحث الثالث : آثار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للمحروقات على الاقتصاد الجزائري	91
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	91
المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها	94
المطلب الثالث : تقيم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر	98
خلاصة الفصل الثاني	106
الفصل الثالث: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري	108
المبحث الأول :واقع القطاع الزراعي في الجزائر	109
المطلب الأول : أهمية القطاع الزراعي في الجزائر	110
المطلب الثاني :السياسات الزراعية في الجزائر	112
المطلب الثالث : استراتيجية النمو للقطاع الزراعي في الجزائر	118
المبحث الثاني :مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع.	126
المطلب الأول : مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية	127
المطلب الثاني : مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر	131
المطلب الثالث : الحلول الممكنة للقطاع الزراعي في الجزائر	133
الخاتمة	137
قائمة المراجع	141
فهرس الجداول	153
فهرس الأشكال	155
الفهرس	157